

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: الحقوق والعلوم السياسية
الشعبة: الحقوق
التخصص: قانون عام اقتصادي
بعنوان

الضريبة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية

إشراف الأستاذ الدكتور:

ربوح ياسين

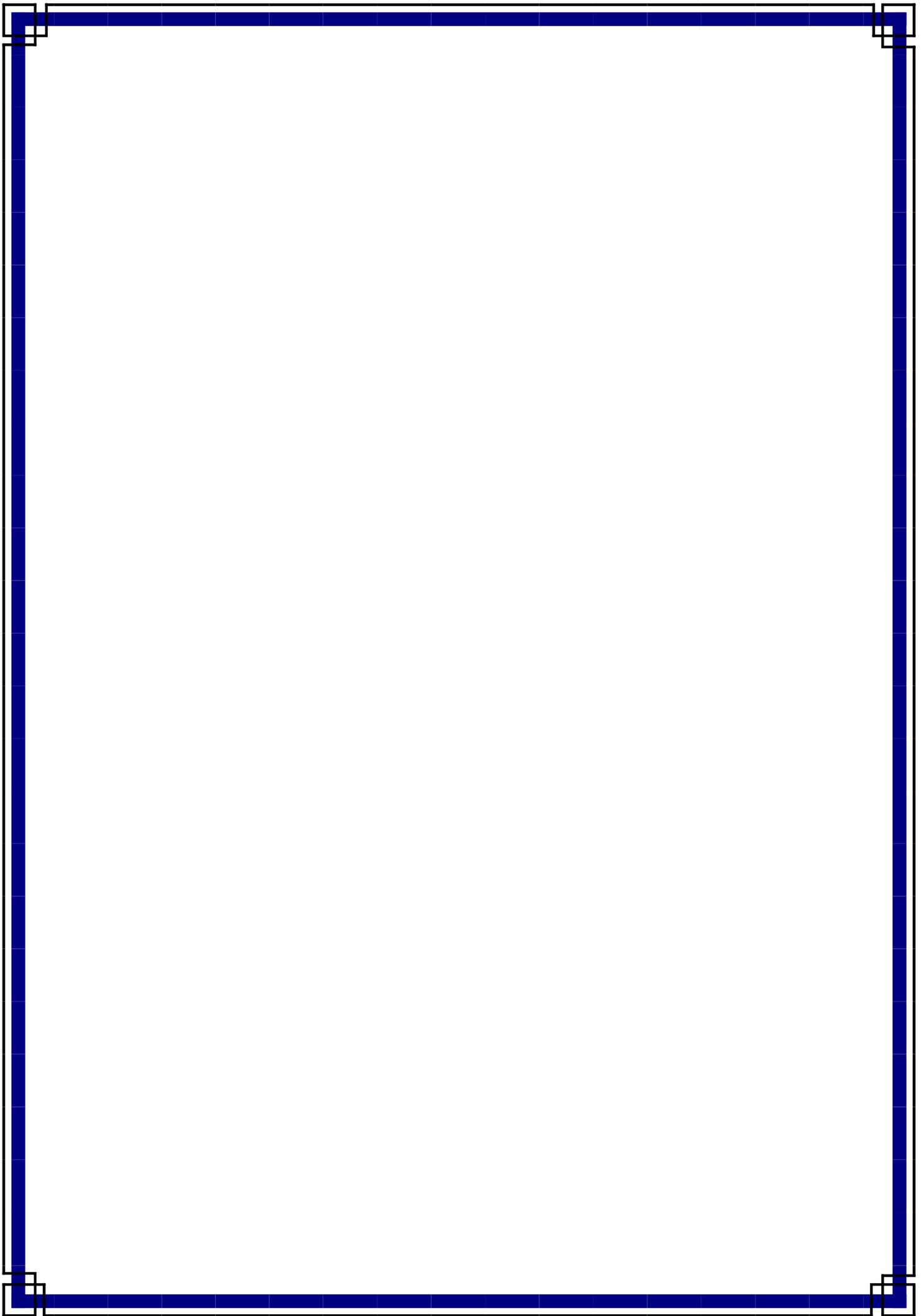
إعداد الطالبتين:

- بن علية عائشة
- بوعلام لمية

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	الاسم واللقب
رئيساً	أستاذ التعليم العالي	زرقاط عيسى
مشرفاً	أستاذ محاضر قسم "أ"	ربوح ياسين
مناقشاً	أستاذ التعليم العالي	بكراشوش محمد

السنة الجامعية: 2024-2025



جامعة قاصدي مرياح - ورقلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: الحقوق والعلوم السياسية
الشعبة: الحقوق
التخصص: قانون عام اقتصادي
بعنوان

الضريبة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية

إشراف الأستاذ الدكتور:

ربوح ياسين

إعداد الطالبين:

- بن عليّة عائشة
- بوعلام لمية

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	الاسم واللقب
رئيساً	أستاذ التعليم العالي	بكراشوش محمد
مشرفاً	أستاذ محاضر قسم "أ"	ربوح ياسين
مناقشاً	أستاذ التعليم العالي	زرقات عيسى

السنة الجامعية: 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافئتها)

أنا المعني أسفله.

إسم ولقب الطالب	التخصص	رقم بطاقة التعريف الوطنية	تاريخ الاصدار
1. عما نثك بن علي	تقانة علوم إقتصادى	208686084	2023/01/01
2. ليدج بوجعلما	تقانة علوم إقتصادى	201804836	2023/09/01

المسجل (ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

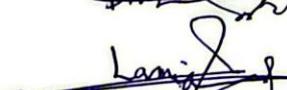
و المكلف (ة) بانجاز أعمال بحث مذكرة ماستر، عنوانها:

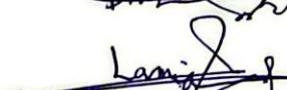
..... الخبز في الجزائر: آثرها الإقتصادي والاجتماعي

أصح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز

البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:

1. توقيع المعني (ة) :  : 

2. توقيع المعني (ة) : 

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
تُحْمَلُهُ السَّحَابُ فَتَنزِلُ
مِنْهُمُ الْمَاءَ فَتُخْرِجُ
بِهِمُ الْغُلَّةَ الْخَضِرَاءَ
الَّتِي كَانَتْ أَسْوَدَ لَوْنًا
فَإِذَا هُمْ فِيهَا
يُخْرَجُونَ
فَإِذَا هُمْ فِيهَا
يُخْرَجُونَ
فَإِذَا هُمْ فِيهَا
يُخْرَجُونَ

شكر وتقدير

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

الشكر لله - عز وجل - الذي أثار لنا درينا، وفتح لنا أبواب العلم وأمدنا بالصبر والإرادة لإتمام هذه الرسالة، فله الحمد والشكر حمداً طيباً مباركاً يليق بجلاله، ومن باب قول المصطفى صل الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

فإن الوفاء يقتضي أن يُرد الفضل لأهله، لذلك نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من كان له الفضل بعد الله في إخراج هذا البحث العلمي، الأستاذ الدكتور/ ريوح ياسين لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، والذي وجدنا فيه أستاذاً فاضلاً معطاءً، بذل الجهد، وقدم التوجيه السليم والرأي السديد، الذي ساعدنا في تخطي الكثير من الصعاب فجزاه الله عنا خير الجزاء وأمهه الله بدوام الصحة والعافية.

وإنه لمن دواعي فخرا واعتزازنا أن يناقش هذا البحث الأستاذ الدكتور/ زرقاط محمد، والذي نتوجه إليه بأسمى آيات الشكر والتقدير؛ لتفضله بقبول مناقشة البحث رغم ثقل أعبائه ومسئوليته؛ ليضع إرشاداته المتميزة التي تثري هذا العمل فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما يشرفنا أن يتفضل بمناقشة هذه الدراسة الأستاذ الدكتور/ بكراشوش محمد، ولا شك في أننا سنستفيد كثيراً من توجيهاته السديدة، وآرائه الرشيدة، وخبرته العلمية النافعة، فجزاها الله عني خير الجزاء.

بالإضافة إلى كل الطاقم البيداغوجي والإداري لكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

إهداء

إلى أمي التي فارقتنا بجسدها، ولكن روحها ما زالت تُرفرف في سماء حياتي.
إلى أبي الرجل المثالي أطل الله في عمره ليظل عونًا لي.
إلى إختي (ايناس).... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني
إلى جميع أفراد أسرتي الأعزاء، اخوتي، عمتي، زوجة أبي، زوجات اخوتي، أبناء اخوتي
(ملوكة، وفاء، لينة، دعاء، ادم)
إلى جميع زملائي وزميلاتي في العمل (خاصة مكتب حركة السيارات بلدية ورقلة) وإلى
رفقائي في درب ومن كان لهم الفضل
(بن عليّة عائشة، زقود محمد الأمين، لهرارة عبد المالك)
أهديكم بحثي، وأدعو الله أن يجوز إعجابكم.

الطالبة: بوعلاق لمية

إهداء

إلى أطهر قلبا في حياتي... والدتي العزيرة
إلى روح والدي وجدتي طاهرين ... رحمة الله عليهما
إلى اختاي (فردوس ، شياء).... سندي وعضدي ومشاركي أفراحي وأحزاني.
إلى من شاركني السراء والضراء وكان سندا لي في طريق العلم زوجي المخلص
إلى جدي وجميع اخوالي وخالتي (أم الخير ، جمعة ، زهية) وكل فرد في عائلي وعائلة زوجي
إلى صديقاتي في درب الدراسة (لمياء ، كلثوم، رزيقة).
إلى جميع الأقارب والأصدقاء
أهديكم بحثي، وأدعو الله أن يحوز إعجابكم.

الطالبة : بن علية عائشة

قائمة الاختصارات

- ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
- ص: صفحة.
- ت غ م: تاريخ غير مذكور
- ق ض م رم: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المباشرة

مقدمة

إن العمل على الاستمرار نحو تحقيق التنمية الاقتصادية يمثل هدفا أساسيا يتطلب الاستغلال الأمثل للسياسة المالية ، حتى تتجلى آثار هذه السياسة و النتائج واضحة على معدل النمو الاقتصادي ، وتمثل السياسة الضريبية إحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية لتحقيق أهدافها ، بما لها من آثار اجتماعية واقتصادية ، تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل و الثروات بين الأفراد ، والتصدي للأزمات الاقتصادية كالتضخم والكساد ، وعليه نجد الضرائب بمختلف أنواعها وظيفية اجتماعية وكذلك اقتصادية ، بالإضافة لوظيفتها المالية ، بحيث تعتبر من الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة للتدخل أكثر في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويتجلى دور النظام الضريبي من خلال الضرائب المختلفة في رفع الحصيلة الضريبية والتأثير في المتغيرات الاقتصادية ، كالادخار والاستهلاك و حجم الاستثمارات، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني وتنميته.

وقد شهدت الأنظمة الضريبية عدة تعديلات، حيث تجلت معطيات جديدة على مستوى كل الأنظمة ، وذلك من خلال تغير الاقتصاد الدولي من اقتصاد ذو صفة مركزية إلى اقتصاد حر ، و يتطلب لتحديد مدى تأثير النظام الضريبي على التنمية الاقتصادية ، معرفة مختلف الضرائب التي تفرض على المؤسسات في ظل الإصلاحات ، بحيث مست هاته الإصلاحات كلا من الضرائب إن تلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق المنافع العامة لأي مجتمع تُعتبر المهمة الأساسية للدولة المسؤولة عنه، لذا فإن الدولة لن تستطيع أن تؤدي دورها بشكل صحيح إلا إذا كانت لديها أنظمة ضريبية متطورة. هذه الأنظمة تضمن للدولة الحصول على موارد مالية مستقرة ومنظمة، مما يسمح لها بتنفيذ الإنفاق العام لتوفير المنافع والخدمات للمواطنين، سواء في الأوقات العادية أو في أوقات الأزمات الكبرى . ومن هنا، فإن الأنظمة الضريبية تسعى أيضاً إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية بجانب أهدافها المالية والاقتصادية. إذ تؤثر هذه الأنظمة على حياة الأفراد الاجتماعية لأنها تأخذ جزءاً من أموالهم، مما يؤدي إلى تغيير أنماط حياتهم وزيادة الفروقات الاجتماعية فيما بينهم ، كما أصبحت وسيلة تُستخدم لتقليل الفوارق الاجتماعية .، كما تم إنشاء ضرائب جديدة ، تمثلت في الضرائب على الدخل الإجمالي ، و الضرائب على أرباح الشركات ، و الرسم على القيمة المضافة وكذا الرسم على النشاط المهني ، و التي حلت محل الضرائب التي كانت سائدة قبل الإصلاح الضريبي ، كالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، و الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج وعلى تقديم الخدمات.

وبناءً على التمهيد أعلاه، تأتي هذه الدراسة لتتناول مسألة آثار الضريبة بطريقة تحليلية معمقة، عبر تفصيل الأبعاد المختلفة التي تصاحب تطبيق الأنظمة الضريبية. سيتم التطرق في هذا التحقيق إلى الإطار التصوري للضريبة، مع إظهار أنواعها ومقوماتها الجوهرية، ثم التحول إلى تحليل آثارها على المستوى الاقتصادي، من حيث التأثير على الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، والادخار، إضافة إلى انعكاساتها على توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

مقدمة

كما ستتناول الدراسة الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تنتج عن فرض الضرائب، مثل تأثيرها على الشرائح الهشة ومحدودي الدخل، ومدى دورها في التخفيف من الفقر أو، على العكس، في تفاقم الفوارق الطبقية. بالدولة، ومدى مشروعية وإنصاف السياسات الضريبية المطبّقة، ومدى تقيّد الحكومات بمبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة.

ولتحقيق غايات هذه الدراسة، سيتم الاعتماد على مناهج تحليلية ووصفية، من خلال الاستناد إلى مراجع نظرية وبيانات إحصائية، بغية الوصول إلى نتائج موضوعية تساعد في تقييم السياسات الضريبية، وتقديم مقترحات بناءة لتحسين فاعليتها.

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الأساسي الذي تلعبه الضريبة كأداة رئيسية في السياسة المالية، حيث تُعتبر واحدة من الوسائل الأكثر تأثيراً التي تستخدمها الحكومة للحصول على مواردها، فهي توجه الاقتصاد نحو تحقيق أهداف تنمية مستدامة، لا تقتصر تأثيرات الضريبة على الجانب المالي فقط، مثل تمويل الميزانية العامة وتعزيز العدالة التوزيعية، بل تمتد أيضاً إلى النواحي الاجتماعية، سواء من ناحية تقليل الفجوات بين الطبقات أو من ناحية علاقتها بالعدالة الاجتماعية.

كما تبرز أهميتها لما تسلطه من ضوء على العلاقة المعقدة بين النظام الضريبي وبقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. كما يوضح كيف أن السياسات الضريبية تؤثر على حياة الأفراد وعلى البنية الاقتصادية للمجتمع، مما يتيح لصانعي القرار فرصة اعتماد سياسات أكثر فعالية وإنصافاً.

اهداف الدراسة :

كأي دراسة لدراستنا مجموعة اهداف أهمها :

- تعمق في ما يخص الجانب النظري والمفاهيمي للضريبة .
- تحليل مدى تأثير السياسة الضريبية على عناصر الدورة الاقتصادية، من خلال دراسة انعكاساتها على الإنتاج، الاستهلاك، التوزيع، والاستثمار، وذلك بهدف فهم دورها في تنشيط أو كبح النمو الاقتصادي.
- إبراز تأثير الضرائب على العدالة الاجتماعية والتوازن بين الفئات المختلفة في المجتمع.
- تسليط الضوء على اهم الإصلاحات الضريبية من أجل الوصول إلي نظام ضريبي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي .

أسباب دراسة الموضوع :

لقد دفعتنا عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها الذاتية الشخصية والموضوعية، حيث تتمثل في:

➤ الأسباب الشخصية

جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقاً من اهتمامي الشخصي بفهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين اليومية، خاصة في ظل ما ألاحظه من تفاوت اجتماعي وغلاء معيشة متزايد .

كما نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تعميق معرفتنا بالجوانب النظرية والتطبيقية للنظام الضريبي، مما سيمكننا لاحقاً من المساهمة بشكل فعال في تقديم حلول أو اقتراحات تساعد على تطوير السياسة الجبائية في بلدي.

رغبنا في المساهمة في تقديم عمل من اجل اثراء الرصيد المعرفي في مكتبتنا القانونية وذلك بتقديم قراءة تحليله مما يمكننا وزملائنا فغى تخصص بفتح آفاق جديدة في البحث في هذا المجال

➤ الأسباب الموضوعية

قلة الدراسات التي تربط بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي للضريبة، مما يتيح إمكانية المساهمة في سدّ هذا الفراغ العلمي خاصة في مجال القانوني .

تعدد وتشعب آثار الضريبة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعلها موضوعاً غنياً بالتحليل والدراسة.

الدراسات سابقة :

لإثراء هذا البحث وتعزيز الإطار النظري، تم الرجوع إلى عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا وقد ساهمت هذه الدراسات في تسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع.

لكن لم يتم التطرق لهذا الموضوع بشكل خاص والجمع بين الاثرين الاقتصادي والاجتماعي خاصة في مجال تخصصنا القانوني ولقد اعتمدنا بشكل كبير على دراسات اقتصادية ومن بين هذه أهم الدراسات نذكر :

- يوسف قاشي مقالة بعنوان إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة ،مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات ، العدد العاشر ، وما يميز هذه الدراسة انها تأخذ سياق فلسفي اجتماعي مع التركيز على الأثر الاجتماعي لضريبة وسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية بينما دراستنا اتخذت طابعاً قانونياً تحليلياً، حيث ركزت على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للضريبة من خلال قراءة في الأطر القانونية المنظمة لها في الجزائر.

- محمود جمام، النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر أطروحة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ركز هذه الدراسة على الجانب الاقتصادي مع اعتمادها على تحليل اقتصادي بحث مع تركيز على التنمية كهدف رئيسي بينما ان دراستنا كانت قانونية تمس الجانبين الاجتماعي والاقتصادي
- مرزان جلول وأوكيل حميدة، الاصلاحات ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية مقالة اكااديمية بعنوان مدى مساهمة الضريبة على الدخل الاجمالي لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وُشرت في مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، تتناول هذه المقالة دور نوع معين من الضرائب (الدخل الإجمالي) في تحقيق العدالة الاجتماعية، أما دراستنا فترتكز على دراسة القانونية للجانب الضريبية الاجتماعي والاقتصادي بشكل شامل في المنظومة الجزائرية.

إشكالية الدراسة :

وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للضريبة من زاوية قانونية، بهدف فهم مدى انسجام النصوص القانونية مع أهداف العدالة الاجتماعية، وكفاءة النظام الضريبي في الحد من التفاوتات وتحقيق التنمية، ومن هنا تُطرح الإشكالية التالية :

ما هو تأثير السياسات الضريبية في تحفيز النشاط الاقتصادي ومعالجة الفوارق الاجتماعية ؟

المنهج المستخدم :

في هذه الدراسة، ارتئينا إلى استخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لدراسة موضوع الضريبة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية. وقد استخدمنا المنهج الوصفي في توضيح معالم الاطار النظري لضريبية وشرح اعمق للمفاهيم متعلقة بها أما المنهج تحليلي فقد استخدم في تحاليل وفهم الجانب القانوني المتعلق بالضرائب وذلك بهدف فهم تأثيراتها على الاقتصاد والمجتمع. من خلال هذه الدراسة ،وباستخدامنا لهذا المنهج نسعى إلى توضيح كيف تؤثر السياسات الضريبية على الأفراد والاقتصاد بشكل عام.

خطة الدراسة :

من اجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى فصلين:

الفصل الأول المعنون بالأسس النظرية لضريبية والذي تناولنا فيه مبحثين ندرس في الأول الاطار النظري لضريبية وفي المبحث الثاني نبين أسس فرض الضريبية والإصلاحات التي مست النظام الضريبي .

اما الفصل الثاني تطرقنا من خلاله تقديم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لضريبية والمقسم كذلك الى مبحثين الأول تحدد اثار الضريبة على عناصر الدورة الاقتصادية ويليه في المبحث الثاني اثار الضريبة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

الفصل الأول: الاسس النظرية
للضريبة

ارتبطت الضريبة منذ نشأة المجتمعات المنظمة بوجود السلطة الحاكمة، وقد مرت بمراحل تحوّل عميقة، سواء في طبيعتها أو في الأسس التي تقوم عليها أو في الغايات التي ترمي إليها. ففي بداياتها، كانت الضريبة أشبه بعطاء طوعي يقدمه الأفراد للحاكم، ثم ما لبثت أن تحوّلت إلى التزام قانوني ملزم يُفرض على الأفراد لصالح الدولة دون اعتبار لرغبتهم أو إرادتهم.

تغير مفهوم الضريبة من كونها ثمناً مباشراً للخدمات العامة، إلى كونها آلية تعكس مبدأ العدالة التكميلية، بحيث يتحمل كل فرد نصيبه من الأعباء العامة تبعاً لقدرته المالية. كما تجاوز دورها الجانب المالي البحت، لتصبح أداة استراتيجية في يد الدولة تُسَخِّح لتحقيق أهداف متعددة، تمتد من تحفيز النمو الاقتصادي إلى معالجة الفوارق الاجتماعية، وبلوغ الاستقرار السياسي.

واختلاف تعريفات الضريبة يعكس تنوع المنظورات التي تناولها بها الباحثون، كل بحسب مرجعيته، فهناك من ركّز على بعدها القانوني، وآخر على بعدها الاقتصادي، وغيرهم سلط الضوء على جانبها الاجتماعي أو المالي.

في نهاية المطاف، تُمثّل الضريبة اليوم أحد الأعمدة الأساسية لتمويل خزينة الدولة، ووسيلة فعّالة لتوجيه الاقتصاد وصياغة ملامح المجتمع. فهي ليست مجرد إجراء مالي، بل أداة من أدوات السياسات العامة، وسلاح فعّال متى أُحسن استخدامه في خدمة التنمية الشاملة.

لها خصائص ولعلا أسلوب الجبر المصاحب لها هو ما يميزها عن الإيرادات الأخرى بالإضافة الي باقي خصائصها وتستمد الضريبة قوتها القانونية من مجموعة من النظريات القانونية التي الاطار الفكري والفلسفي لشرعيتها من ابرزها نظرية العقد الاجتماعي. هو ما يعتبر تشخيصاً لأساسها القانوني وقوة المستمدة لفرضها.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لضريبة

الضريبة تُعد أداة مالية تعتمد عليها الدولة لتمويل خدماتها العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تنقسم إلى ضرائب مباشرة مثل ضريبة الدخل، وغير مباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة. وقد مرت عبر التاريخ بتحويلات كبيرة، من نظم بدائية إلى أنظمة حديثة قائمة على العدالة والشفافية. الإطار المفاهيمي للضريبة يرتكز على أسس قانونية واضحة، تدعمها إصلاحات متواصلة تهدف إلى تطوير النظام الضريبي وجعله أكثر كفاءة وإنصافاً ولقد تناولنا ذلك في طليين بحيث يحمل المطلب الأول عنوان مفهوم الضريبة اما الثاني فهو يعالج مبادئ والإصلاحات التي مست نظام الضريبي

المطلب الاول : مفهوم الضريبة

من أجل فهم دور الضريبة في تمويل الدولة وتحقيق التوازن الاقتصادي، سنعرِّج أولاً على مفهوماها، أنواعها، والتطور التاريخي الذي مرت به، وذلك لفهم أسسها القانونية والإصلاحات التي طالت نظامها عبر الزمن.

الفرع الأول : تعريف الضريبة وخصائصها

سنتناول في هذا الفرع التعريف الأساسي للمفهوم محل الدراسة، لما له من دور محوري في بناء فهم واضح وشامل للموضوع ككل. يمثّل التعريف الخطوة الأولى لفهم السياق العام، بينما تساعد الأنواع المختلفة في إدراك تنوع التطبيقات أو التصنيفات التي يشملها هذا المفهوم.

اولا: من خلال ذلك عرفت الضريبة:

تعرف الضريبة بأنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة على الأفراد المكلفين دون تقديم مقابل مباشر، ويتم فرضها بشكل نهائي بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق الأهداف المتنوعة للدولة.

كما تعرف الضريبة أيضاً بأنها مساهمة مالية إلزامية يتحملها المكلفون وفقاً لقدراتهم التكليفية، حيث تقوم السلطة المختصة بتحصيلها بصفة نهائية دون تقديم مقابل مباشر وذلك في إطار تحقيق الأهداف التي تحددها الجهات الحكومية.¹

كما يعرف ايضا على أنه اقتطاع مبلغ مالي من أفراد بشكل نهائي وبصفة إجبارية دون اي مقابل للمشاركة في النفقات العامة لدولة²

المفهوم الاقتصادي هو اقتطاع لمبلغ مالي من طرف الدلة أو الجماعة المحلية من الأشخاص من أجل تغطية نفقات عامة.

المفهوم القانوني

هي في الأساس علاقة مديونية حيث يعتبر المكلف دائن لدولة أو الجماعة المحلية ومبلغ الضريبة عبارة عن دين الذي يلزم بدفعة³

من خلال تعريفات السابق نصل الي التالي

تعتبر الضريبة مبلغ تفرضه الدولة أو الجماعات المحلية دون اي مقابل على مكلف بيها هي أداة من أدوات مساهمة الأفراد في تغطية نفقات العامة لدولة.

ثانيا: خصائص الضريبة

بعد التعرف على المفهوم للضريبة باعتبارها مبلغا نقديا ، يجدر بنا التطرق إلى أبرز خصائصها التي تميزها عن غيرها من الإيرادات.

● قطع مالي ونقدي مباشر

تُفرض الضرائب في الوقت الراهن على شكل نقود مباشرة، وذلك لتتوافق مع الاقتصاد النقدي الحالي بدلاً من أنظمة الاقتصادات القديمة التي كانت تعتمد على فرض سلع معينة أو تقديم خدمات لفترة مؤقتة. يتم احتساب الاقتطاع بناءً على القدرة المالية للممول لتفادي أي استياء من جانبه، وبالتالي تُحقق العدالة الضريبية بين الأفراد حيث يتناسب مساهمته مع

¹ منور اوسيرير، محمد حمو، جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، تاريخ غير مذكور، ص 07.

² دحنيش على، مدخل الي القانون الجبائي الجزائري، دار النشر مطبوعات الجميلة – الجزائر، 2014، ص 19

³ برحماني محفوظ، الضريبة العقارية دراسة مقارنة في القانون الجزائري والتشريعات المقارنة، دار الجامعة الجديدة

قدراته وليست مع مقدار ما يحصل عليه من فوائد من الإنفاق العام، نظراً لصعوبة قياس مقدار الفائدة الخاصة من هذا الإنفاق العام.¹

• إلزامية نهائية:

هذا يعني أن الممول يجب عليه دفع الضريبة التي تحددها الدولة دون أي مشاوره أو توافق معه، حيث القوانين المتعلقة بالتشريعات الضريبية تحدد كيفية التحصيل وطرق التقدير، وهي التي سيتم بموجبها حساب الاقتطاع الضريبي الذي لا يمكن للممول استعادته لأنه نهائي، على عكس ما يحدث في حالة التأمينات مثلاً وبالتالي، فإن الممول الذي يلزم بدفع الضريبة لا يمكنه المطالبة بمنافع خاصة نظراً لضريبه المدفوعة، بل يستفيد منها فقط من خلال المنافع العامة كونه جزءاً من المجتمع.²

• بدون مقابل

لم يتمكن الصراع القائم حول مفهوم المنفعة العامة والخاصة من الفصل بينهما أو تحديد ملامحهما بدقة، حيث أن هناك تداخل قوي بين المفهومين. فقد تتضمن المنفعة الخاصة ضمن المنفعة العامة، ويُمكن أن تخدم المنفعة العامة الاحتياجات الخاصة، أو قد لا تلبها. ومع ذلك، يجب أن يكون الطابع العام أو المنفعة العامة هو الغالب³

• المنفعة العامة

وبهذا الخصوص، يعتقد التقليديون أن المنفعة العامة التي تقدمها الدولة تُوزع على عموم الناس دون تمييز، مما يسمح لجميع الأفراد بالاستفادة من هذه المنافع بنفس القدر، مثل المرافق العامة والبنية التحتية الأساسية للاقتصاد.⁴

¹ دحنيش علي، مرجع سبق ذكره، ص 19

² المرجع نفسه، ص 20

³ محمد السيد محمد عطية بيبرس، "الدور الاجتماعي للنظم الضريبية في ظل أزمة كورونا العالمية (Covid-19): دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للنظام الضريبي المصري والسعودي"، مجلة الباحث الاقتصادي، ت غ م، ص 95

⁴ المرجع نفسه، ص 95

الفرع الثاني : تطور تاريخي لضريبة

يُعدّ تتبّع التطور التاريخي للضريبة أساساً مهمّاً لفهم جذورها القانونية والاجتماعية، وكيف تطورت إلى ما هي عليه اليوم وهذا سنتناوله في هذا الفرع

أولاً : تطور الضريبة في الحضارات القديمة

لقد كانت الضرائب موجودة منذ زمن بعيد، إذ أن الفراعنة في مصر أنشأوا نظام ضرائب خاص بهم. تم تقسيم الضرائب إلى نوعين: مباشرة وغير مباشرة. الأول شمل أمور مثل العقارات والأموال، بينما الثاني شمل الضرائب الجمركية.

أنشأت الدولة الرومانية نظاماً دقيقاً وواسعاً للضرائب. وكان هناك ضرائب مباشرة مثل ضريبة الأرض وضريبة المنازل وضريبة الماشية، وأيضاً ضريبة الرأس. أما الضرائب غير المباشرة فشملت ضريبة المبيعات وضريبة نقل البضائع والأشخاص، وضريبة على الرقيق، وضريبة تسجيل العقود والمعادن وضريبة الميراث. بعد سقوط الدولة الرومانية وظهور الإقطاع، تراجعت أهمية الضرائب بسبب خلط مالية الحاكم مع مالية الدولة. لكن عندما استعادت الملكية قوتها في القرن الحادي عشر، عادت الضرائب لتكتسب أهمية وأصبحت تعبر عن السيادة. في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وُضعت أنظمة واضحة للضرائب تمنح الملك السلطة في فرضها وتحديدها، مما يعكس سلطته المطلقة وحقه الإلهي في الحكم.

01: الحضارة الفرعونية

نظام الضرائب في مصر القديمة كان مرتبطاً بفيضانات النيل وخصوبة الأراضي الزراعية. كانت وفرة المحاصيل تعتبر هدية من الآلهة، وكانت الضرائب تُعتبر طريقة لشكر هذه الهبة. في البداية، اعتمد المصريون القدماء على تبادل المحاصيل والسلع، حيث كان الفلاحون يدفعون جزءاً من إنتاجهم أو حيواناتهم حسب ما يمتلكونه. بعض القرى كانت تتولى مسؤوليات إضافية مثل توفير الغذاء لموظفي الري والدفاع إذا لم تستطع دفع الضرائب سواء نقداً أو عيناً. كان هناك كتبة خاصون مهمتهم جمع الضرائب ويدعون "ونو" أو "سون"، وكانوا يقيمون قيمة الضريبة بدقة بعد قياس منسوب النيل، وتُجمع قبل موسم الفيضانات. أحياناً، كان يتم استخدام وسائل قاسية مع المتأخرين مثل الضرب أو غمرهم بالماء. لم تقتصر

الضرائب على الدولة فقط، بل كان هناك جزء يُدفع أيضًا للمعابد، حيث كان المواطنون يقدمون عشرة بالمئة من دخلهم كقربان ديني، وهذا سبق ما قام به بنو إسرائيل لاحقًا. النص أظهر أيضًا عدالة بعض الحكام، حيث كانوا يقللون الضرائب عندما ينخفض منسوب الفيضان، ويمنعون فرض أعباء جديدة في أوقات الخير لمساندة الفلاحين. في الفترات اللاحقة، خاصة خلال حكم البطالسة والرومان، كان الملك يشرف مباشرة على لجان تقدير الخراج لضمان العدالة ومنع المحسوبية، مما يدل على تطور الإدارة في نظام الضرائب المصري القديم.¹

02: الحضارة اليونانية

تأسست الحضارة اليونانية على سواحل آسيا الصغرى منذ القرن الخامس قبل الميلاد. في تلك الفترة، لم يكن اليونانيون يخضعون للضرائب، بل كانت تُفرض على الشعوب الأخرى كتعويض عن الحماية التي تقدمها اليونان لهم ضد الغزوات الفارسية. كان يتم استخدام هذه الضرائب في تغطية المصاريف الكبيرة للعائلة المالكة ورواتب الموظفين اليونانيين. وقد عانت الشعوب التي تحت وقع الاستعمار اليوناني من عبء الضرائب، خصوصًا مالكي العقارات الذين كانت تُفرض عليهم ضريبة عالية على الأرباح الناتجة من ممتلكاتهم.²

03: الحضارة الفارسية

من الضرائب المعروفة في العصر الفارسي هي الجزية التي وضعت أسسها كسرى أنوشروان. أما بالنسبة لأهم الضرائب المتعلقة بالعقارات، فكانت تُفرض على الدخل الناتج عن المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير والزيتون والنخيل والأرز. بقية المحاصيل كانت مستثناة من الضريبة. كما كان يُعفى من دفع الضريبة على محصول الأرض المزارعون الذين تعرضت محاصيلهم لكارثة.³

¹ هنداوي. "الضرائب المصرية القديمة." مؤسسة هنداوي، <https://www.hindawi.org/books/85913029/16> تم

الدخول إليه في ساعة الواحدة زوالاً يوم 11 أيار 2025.

² الضريبة العقارية، مرجع سابق، ص 11

³ نفس المرجع، ص 13

04 : الضريبة في الحضارة الإسلامية

في القرن السادس عشر ميلادي أسست الدولة الإسلامية في المدينة المنورة ومنذ أن جاء الإسلام وضع مشروعه الحضاري القائم على العدالة و التكافل الاجتماعي.

إن المصدر الأساسي للتشريع في الإسلام هو القرآن الكريم والسنة، فقد تطرقنا إلى تنظيم شؤون الأفراد المالية مثل اعتبار الزكاة ركن من أركان الإسلام لذا يجب تأديتها وعقاب مانعها كما تطرق إلى الحقوق الأخرى المفروضة في المال.

و يعتبر الخليفة عمر بن الخطاب مؤسس بيت المال و هي دائرة تعنى بالمصالح المالية للدولة. و كما يقول الله تعالى : أقيموا الصلاة و أوتوا الزكاة و ما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله ، إن الله بما تعملون بصير¹.

لقد شبه الباحث - منذر رفعت الضريبة كالزكاة ، لكن الباحث - عيسى عبده - لم يوافق على ذلك كون أن الزكاة لها أبعاد روحية كما أنها فريضة دينية ، بخلاف ما هو موجود في الضريبة ، على الرغم من هذا فهي تشبه سنوي عيني أو نقدي تُفرض على الأموال التي بلغت حد النصاب .

الزكاة في الكثير من جوانبها وتعني كلمة الزكاة التطهير و الزيادة ؛ و هي عبارة عن اقتطاع نسبي إلزامي من التعريف السابق للزكاة ، نميز الخصائص التالية : الزكاة اقتطاع إخباري فهي فرض عين، كما أنها تُنفذ عن طريق الدولة الإسلامية.

الزكاة تُفرض على المسلم سنويا إذا كانت تخص النقود، أما فيما يخص الزراعة فهي موسمية في حين أن الأغنام لا يجب أن يقل عمرها عن عامين.

الزكاة تُفرض على ثلاثة أصناف تتمثل في المحاصيل الزراعية و الفواكه و الأغنام و رؤوس الأموال ، كما ان لكل صنف نسبة الزكاة الخاصة به ، فمثلا معدل الزكاة غير النقود يقدر ب : 2.5% فهو يدفع زكاة تقارب 2500 دج كذلك الذي يملك 1000.000 دج يطبق عليه نفس المعدل الذي يقدر ب : 2,5% أي يدفع زكاة تُقدر ب 2500 دج مع الإشارة إلى أن الزكاة لا تُفرض

¹ سورة البقرة الآية 109

على مال أقل من حد معين الزكاة تُدفع بشكل عيني أو نقدي و ذلك حسب طبيعة المادة التي تُفرض عليها . تُفرض الزكاة على مجموع القيمة الصافية للثروة أي بعد طرح الديون و المستحقات الواجبة على الشخص. فالهدف من الزكاة هو تحقيق أغراض اجتماعية، حيث تعرف في الفقه الإسلامي بالمصاريف الثمانية، فقد جاءت في القرآن الكريم بقوله تعالى : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم و في الرقاب و في سبيل الله و ابن السبيل فريضة من الله)¹. بالإضافة إلى الزكاة توجد ضريبة أخرى تتمثل في الخراج و هي العرض على الأراضي المفتوحة و التي غير المسلمين، فقد قال رسول الله تعالى : (إنما الخراج على اليهود و النصارى و ليس على المسلمين خراج)²

ثانيا : تطور الضريبة في العصر الحديث

1 : ملامح النظام الضريبي في العصر الحديث

شهدت الدولة العربية منذ سنة 632 وحتى القرن التاسع عشر نظامًا ماليًا متقدمًا، تميز بالعدالة والتكافل الاجتماعي، على عكس العديد من الدول الأخرى التي عانت من أنظمة مالية غير منصفة، مثل العمل القسري وتعدد الضرائب.

فعلى سبيل المثال، في سنة 1446م، انتقد الكاتب الإسباني "أبياس الجزار" النظام الضريبي المعقد في عصره، واقترح استبداله بضريبة واحدة على الدخل. وبالمثل، نشر الكاتب الفرنسي "فوين" سنة 1707م كتابًا بعنوان العرش الملكي، انتقد فيه الضرائب غير المباشرة المعمول بها في فرنسا، واقترح فرض ضريبتين فقط: واحدة على الزراعة وأخرى على الدخل. ومع بداية القرن الثامن عشر، ظهرت أفكار المدرسة الطبيعية التي اعتبرت أن الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة، لأن الأرض وحدها تنتج فائضًا يفوق ما يُنفق عليها. ووفقًا لهذا الطرح، فإن الصناعة والتجارة لا تحقق فائضًا، لذا فهي تُعدّ قطاعات "عقيمة". وبناء على ذلك، دعا مفكرون طبيعيون مثل "فرانسوا كيني" إلى فرض ضريبة وحيدة على صافي ناتج الأرض، ورفضوا

¹ سورة التوبة الآية 60

² روبيج يعقوب، آليات تحصيل الضرائب في ظل الإصلاحات الجبائية الجديدة: دراسة حالة قباضة الضرائب ورقلة الضاحية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2012/2013، ص 65.

التوسع في الضرائب لما لذلك من تأثير سلبي على إعادة الإنتاج الاقتصادي. وأكد كيني أن الضريبة يجب أن تكون معتدلة وتفرض على العقارات لا على أجور العمال أو أسعار المواد الأساسية مثل الحبوب.

في القرن التاسع عشر، ومع بروز النظام الرأسمالي القائم على تراكم رأس المال، دعم مفكرون مثل "آدم سميث"، و"ريكاردو"، و"جورج هنري" فكرة الضريبة الواحدة على الأرض، معتبرين أنها تساهم في تشجيع الاستثمارات وتزيل العوائق أمام أرباب العمل. وقد وضع آدم سميث المبادئ الأساسية للضريبة لتحقيق العدالة بين المكلفين، ورأى أن الضريبة النسبية هي الشكل الأمثل. بينما اعتبر "جان ساي" أن الضريبة التصاعدية تحقق العدالة الضريبية، ودعا إلى تخفيض معدلات الضرائب. أما في بدايات القرن العشرين، فقد وسّع الاقتصادي "جون هويس" من منظور الطبيعيين، حيث رأى أن العبء الضريبي يجب أن يقع على الفائض، سواء أكان ناتجاً عن الأرض أو عن عوامل الإنتاج الأخرى كالعمل ورأس المال. ورفض الضرائب غير المباشرة بسبب سهولة نقل عبئها إلى المستهلك. غير أن المشكلة تكمن في صعوبة تحديد حجم هذا الفائض بدقة. وفي السياق ذاته، وضع الكلاسيكيون الجدد بقيادة "ألفرد مارشال" نظريتهم الاقتصادية على أساس مبدئين: تنظيم النشاط الاقتصادي عبر سوق حرة قائمة على المنافسة، والتخصيص العقلاني للموارد. وقد اعتبروا أن السوق وحده هو الذي يجب أن يحدد مقدار الضريبة دون تدخل الدولة، لأن أي تدخل خارجي يعيق التوزيع الأمثل للموارد. على العكس من ذلك، رأى "كينز" أن تدخل الدولة ضروري لتحقيق التوازن الاقتصادي. فمن خلال الضرائب، يمكن للدولة أن تعزز القوة الشرائية وتعيد توزيع الدخل بطريقة عادلة، مما يساهم في تخصيص أفضل للموارد وتحقيق استقرار اقتصادي أوسع.¹

¹ روبيح يعقوب، مرجع سابق، ص 66.

2. انعكاسات تطور الفكر الاقتصادي على النظام الضريبي في العصر الحديث

أ- الضريبة في الفكر الكلاسيكي

يركز الفكر الكلاسيكي على مبدأ التوازن الاقتصادي التلقائي بفضل آلية السوق، رافضاً تدخل الدولة، ويعتبر النقود مجرد وسيط محايد للتبادل. وتقتصر وظيفة الدولة على تمويل المرافق العامة الأساسية بأقل تكلفة ممكنة. آدم سميث، في مؤلفه "ثروة الأمم"، وضع أربع قواعد أساسية للضريبة: العدالة، اليقين، الملاءمة، والاقتصاد في التحصيل. وقد شدد على ضرورة أن تكون الضريبة عادلة وواضحة وتُفرض في الوقت والمكان المناسبين. رفض مبدأ الاستدانة وعارض العجز في الميزانية، معتبراً أن تمويل النفقات العامة يجب أن يتم عبر الضرائب، على أن تبقى هذه النفقات ضمن حدود ضيقة. دافيد ريكاردو رأى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي غير مفضل، باستثناء ما يتطلبه تمويل الوظائف العامة. وميز بين أنواع الضرائب، فانتقد الضرائب على الاستهلاك لأنها قد تؤدي إلى رفع الأجور وتقليل أرباح رأس المال، بينما دافع عن الضرائب العقارية التي لا تؤثر على أسعار السوق.¹

ب - الضريبة في الفكر الكينزي

ظهر الفكر الكينزي كرد فعل على أزمة الكساد الكبير عام 1929، حيث دعا جون ماينارد كينز إلى تدخل الدولة من خلال أدوات السياسة المالية، بما فيها الضرائب، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" (1936)، أوضح كينز أن الدولة يجب أن تقوم باستثمارات عامة لتحفيز الطلب الفعال، واعتبر أن الضرائب يمكن أن تساهم في إعادة توزيع الدخل وتقليل الفجوة بين الطبقات.

دعا كينز إلى فرض ضرائب مرتفعة على الدخل العليا مقابل تخفيف العبء الضريبي عن الفئات محدودة الدخل، ما يؤدي إلى رفع مستوى الاستهلاك وبالتالي دعم النمو الاقتصادي.

¹ منور اوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص 17

كما شجع على استخدام الإعفاءات الضريبية لتحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز الطاقة الإنتاجية.¹

ج- الضريبة في الفكر النقدي

تمثل المدرسة النقدية (Monetarist School) رد فعل على ما اعتُبر فشلاً للسياسات الكينزية في معالجة التضخم وركود الإنتاج خلال السبعينيات، وهي تركز على أفكار النيوكلاسيكية.

رفض النقاد الاعتماد المفرط على السياسة المالية، معتبرين أن التحكم في عرض النقود وسعر الفائدة هما الأداة الأكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار.

شددوا على أن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار، ما ينعكس إيجاباً على الإنتاج والنمو. وقد عبّر عن هذا المفهوم منحنى لافر (Laffer Curve)، الذي يوضح أن رفع الضرائب قد يؤدي إلى انخفاض العائدات الضريبية بعد نقطة معينة بسبب تراجع الحوافز.

كما انتقدوا الضرائب المباشرة المرتفعة، معتبرين أنها تعيق الادخار وتحد من المبادرات الاستثمارية، داعين إلى تقليصها وتخفيض الإنفاق العام الموجه للاستثمار الحكومي.²

المطلب الثاني : مبادئ للضريبة و انواعها

إن إدراك الأسس الرئيسية لأي فكرة أو نظام يعتبر خطوة أساسية نحو بناء معرفة قوية وشاملة. هذه الأسس تمثل القاعدة التي تنطلق منها التطبيقات والممارسات، كما أنها تعمل كمرجع لفهم الأهداف والمقاصد التي يسعى لتحقيقها هذا المفهوم، في هذا السياق، سنقوم بمراجعة أهم الأسس التي يقوم عليها الموضوع قيد الدراسة، وسنتناول الأنواع التي تنشأ منها أو تتفرع عنها. هذه الطريقة تساعد على توضيح جوانب المفهوم، وتمكن من مقارنة أشكاله المختلفة، مما يعزز الفهم ويوسع نطاق التحليل.

الفرع الأول مبادئ الضريبة

سنتناول في هذا الفرع التعريف المبادي التي تقوم عليها الضريبة والتي لها دور محوري في بناء فهم واضح وشامل للموضوع ككل.

¹ منور اوسرير، محمد حمو، مرجع سبق ذكره، ص 18

² نفس المرجع، ص 19

➤ العدالة

تُعد العدالة الضريبية من أبرز الركائز التي يقوم عليها النظام الضريبي الفعّال، ويحرص المشرّع الضريبي على تحقيقها عند وضع السياسات والتشريعات الضريبية. ويُقصد بالعدالة الضريبية تحقيق توزيع منصف للأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع، دون انحياز أو تمييز لفئة على حساب أخرى، إلا إذا استدعت الضرورة الموضوعية ذلك، كما هو الحال عند إعفاء أصحاب الدخل المحدود من الضرائب.

ولبلوغ هذه العدالة، ينبغي مراعاة جملة من الاعتبارات، من أبرزها:

- اعتماد مبدأ الضريبة التصاعدية؛
- تطبيق نظام الضريبة الشخصية الذي يراعي الظروف الفردية؛
- تخفيف العبء الضريبي على الأسر التي تتحمّل أعباء عائلية كبيرة؛
- إعفاء حد أدنى من الدخل والثروات لضمان الحد الأدنى من الكرامة المعيشية؛
- الأخذ بعين الاعتبار طبيعة مصادر الدخل ومدى استقرارها وعدالتها.¹

➤ مبدأ اليقين (الوضوح)

يقضي هذا المبدأ بأن تكون الضريبة واضحة ومحددة بشكل دقيق، دون أي غموض في النصوص أو الإجراءات. من الضروري أن يعرف المكلف مقدار الضريبة المستحقة عليه، وكيفية دفعها، ومواعيد الأداء، والجزاء المترتبة على التأخير. هذا الوضوح يُمكن المكلف من معرفة واجباته والدفاع عن حقوقه في حال وقوع أي تعسف من الإدارة الضريبية.

ولتحقيق مبدأ اليقين، يجب مراعاة ما يلي:

بساطة التشريع: ينبغي أن تكون النصوص القانونية الضريبية سهلة الفهم، خالية من الغموض أو التعقيد، وألا تحتل الجمل أو الكلمات أكثر من تفسير.

¹ محمد السيد محمد عطية بيبرس، "مرجع سابق، ص 96

سهولة النماذج والمعلومات: يجب على الجهة الضريبية إعداد نماذج مبسطة ومفهومة لعامة الناس، مع نشر توضيحات كافية عبر الوسائل الإعلامية لتفسير القوانين وتيسير فهمها.

تفصيل الشروح القانونية: المذكرات التفسيرية للقوانين والأعمال التحضيرية يجب أن تكون دقيقة ومفصلة، لتجنب التأويل أو الحاجة إلى اجتهاد قانوني.¹

➤ مبدأ الملاءمة في التحصيل

يهدف هذا المبدأ إلى تحصيل الضرائب بطريقة تراعي الظروف المالية للمكلف، وتجنب إرهاقه أو التأثير سلبيًا على نشاطه. لذلك، يجب تبسيط إجراءات التحصيل، واختيار الأوقات والأساليب التي تناسب وضع المكلف دون الإضرار بمصالح الدولة.

من الجوانب المهمة في هذا المبدأ:

- الشفافية: يجب أن يعرف المكلف مقدار الضريبة المستحقة عليه بوضوح، دون مفاجآت أو تقديرات غير دقيقة.
- الضرائب غير المباشرة: بما أنها مدمجة في سعر السلع، فإن وقت الشراء يكون ملائمًا لدفعها، حيث يختار المكلف التوقيت الذي يناسبه.
- الضرائب المباشرة: يُفضل أن تُقسَّط على فترات تتماشى مع قدرة المكلف المالية، خاصة في فترات انخفاض السيولة.
- مراعاة حالات التعثر: يجب التعامل مع المكلفين المتعثرين بمرونة، من خلال دراسة أسباب تراكم الضرائب والعمل على تسوية وضعياتهم بما يحفظ نشاطهم الاقتصادي.²

➤ مبدأ المرونة

يقتضي هذا المبدأ أن يكون النظام الضريبي قادرًا على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لأن ما يصلح في مرحلة معينة قد لا يكون مناسبًا لاحقًا

¹ ناصر مراد، بن عيادة سميرة، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، 03-12-2013، ص 402

² يسري أبو العلاء، محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم، ملحق قوانين المالية العامة، 2017، ص 201

لذلك، فإن:

النظام الضريبي يجب أن يُصاغ بما يتماشى مع طبيعة اقتصاد الدولة وظروفها الحالية.

يجب أن يكون قابلاً للتعديل السريع عندما تتغير الأوضاع، حتى لا يصبح عبئاً أو غير ملائم.

هذه المرونة تضمن استمرارية النظام وفعاليتيه، وتجعله عنصراً متفاعلاً مع التحولات الداخلية والخارجية.¹

الفرع الثاني : أنواع الضرائب

تتعدد أنواع الضرائب وتتنوع أشكالها تبعاً لاختلاف الأزمنة والأماكن، ولكل نوع منها مزايا وعيوب. لذلك، لا تعتمد الأنظمة الضريبية الحديثة على نوع واحد فقط، بل تسعى كل دولة إلى صياغة مزيج متوازن من الضرائب بما يتلاءم مع أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. وتنقسم الضرائب إلى أربعة تصنيفات رئيسية:

أولاً: التصنيف حسب طبيعة الضريبة

يُعد هذا التصنيف من أكثر التصنيفات شيوعاً في العصر الحالي، حيث يُفرّق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة. ورغم صعوبة التمييز الدقيق بينهما، فقد اتفق خبراء المالية العامة على عدة معايير للمساعدة في التفريق، أبرزها:²

➤ معيار الثبات:

الضريبة تعتبر مباشرة إذا فُرضت على مادة ذات طبيعة مستقرة نسبياً (كالدخل أو الثروة)، أما الضريبة غير المباشرة فتترتبط بوقائع أو تصرفات متقطعة، مثل ضرائب المبيعات أو الإنتاج.

¹ ناصر مراد ، بن عيادة سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 404

² منور اوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص 67.

وبذلك، تصيب الضرائب المباشرة الثروة في ذاتها، في حين تستهدف الضرائب غير المباشرة حركة الثروة واستخداماتها

➤ معيار التحصيل (المعيار القانوني):

تُعتبر الضريبة مباشرة إذا تم تحصيلها عبر جداول تُحدد أسماء المكلفين ومقدار الضريبة المستحقة، مثل ضريبة الدخل.

أما الضريبة غير المباشرة، فتُحصّل عند وقوع حدث معين مثل بيع سلعة أو عبور الحدود (كضريبة المبيعات أو الجمارك).

مع ذلك، لا يُعد هذا المعيار دقيقًا دائمًا، حيث توجد ضرائب تُحصّل بطرق غير مباشرة لكنها تُصنّف كمباشرة، مثل ضريبة إيرادات القيم المنقولة.

➤ معيار العبء الضريبي:

يُنظر إلى من يتحمل عبء الضريبة فعليًا، فإذا تحملته المكلف نفسه، فهي ضريبة مباشرة، أما إذا نُقل العبء إلى شخص آخر (مثل المستهلك)، فهي ضريبة غير مباشرة.

إلا أن هذا المعيار يُنتقد بسبب تعقيد الظاهرة الاقتصادية وصعوبة التنبؤ بانتقال العبء بدقة.

ثانيًا: التصنيف حسب امتداد مجال التطبيق

يُقسم هذا التصنيف الضرائب إلى:

➤ الضرائب الحقيقية والشخصية:

الضرائب الحقيقية تُفرض على أساس موضوعي، مثل قيمة السلعة أو الخدمة، دون مراعاة الظروف الشخصية للمكلف.

الضرائب الشخصية تراعي الحالة الاجتماعية والمالية للمكلف، مثل الضريبة على الدخل الإجمالي.

➤ الضرائب العامة والخاصة:

الضريبة العامة تستهدف الدخل أو النشاط الكلي للفرد. الضريبة الخاصة تُفرض على عنصر معين فقط من عناصر الدخل أو النشاط، وتُسمى ضريبة تحليلية.¹

➤ الضرائب الموحدة والمتعددة:

النظام الموحد يقوم على فرض ضريبة واحدة على أساس اقتصادي واحد (كما نادى بذلك الفيزيوقراطيون).

النظام المتعدد يفرض مجموعة ضرائب تُغطي مختلف مصادر الدخل والثروات، وهو الأكثر شيوعاً اليوم نظراً لتعقيد النشاطات الاقتصادية.²

ثالثاً: التصنيف الاقتصادي للضريبة (الواقعة المنشئة)

الواقعة التي تؤدي إلى فرض الضريبة تعني أن الالتزام بدفع الضريبة يبدأ عندما تتوفر ظروف معينة تتعلق بالشخص أو الموضوع، مما يؤدي إلى الحاجة لدفع الضريبة. وفقاً لهذا التصنيف، يوجد ثلاثة أنواع من الضرائب:³

أ- الضرائب على رأس المال هي الضريبة التي تتعلق بامتلاك الأصول. من الناحية الضريبية، تعني ملكية رأس المال جميع الأموال المنقولة مثل السندات والأسهم، بالإضافة إلى العقارات سواء كانت مبنية أو غير مبنية التي يمتلكها الفرد في وقت محدد والتي يمكن تقييمها مالياً، سواء كانت تعطي دخلاً أم لا.

¹ منور اوسيرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص 77

² ناصر مراد، بن عيادة سميرة، مرجع سابق، ص 66

³ عبد الحق ليفلف. المحاضرة الثانية: تصنيفات الضرائب ومدخل للعمليات الضريبية، المركز الجامعي ميله، السنة الجامعية

غير مذكورة، ص 03

ب- الضرائب على الإيرادات تنشأ من تحقيق الدخل، ويعني الدخل جميع الأرباح التي يحصل عليها الشخص مقابل الخدمات أو المنتجات التي يوفرها. وبالتالي، تشمل المصادر الرئيسية للدخل ما يلي:

- الأجر
- العمل
- الأجرور (ضريبة على الأجرور)
- رأس المال
- الفوائد (ضريبة على الدخل)
- العمل ورأس المال معاً
- الربح (ضريبة على الأرباح)

ج- الضرائب على الإنفاق هي متعلقة بعملية الاستهلاك، وتصبح الالتزامات الضريبية واجبة بمجرد شراء سلعة. تشمل الضرائب على الاستهلاك تلك التي تُفرض على الدخل عند استخدامه في مجالات محددة. ويمكن أن تُفرض على سلع معينة كما في الضريبة على الاستهلاك المحلي، وقد تشمل جميع أنواع السلع كضريبة عامة مثل الضريبة على القيمة المضافة

رابعاً: التصنيف حسب مادة الضريبة

ينقسم إلى:¹

➤ الضرائب على الأشخاص:

يُعتبر الشخص نفسه هو وعاء الضريبة، كما في ضريبة الرؤوس التي كانت تُفرض في بعض المجتمعات القديمة بشكل موحد، ثم أصبحت تُفرض بدرجات حسب الطبقات الاجتماعية.

➤ الضرائب على الأموال:

تُفرض على ما يملكه الشخص من ثروات أو ما يحققه من دخل.

الثروة قد تكون أموالاً نقدية، عقارات، أوراق مالية، أو سلع إنتاجية واستهلاكية.

¹ منور اوسرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص 78

المبحث الثاني : اسس فرض الضريبة والإصلاحات الكبرى للنظام الضريبي

تعتبر الضرائب من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أغراضها الاقتصادية والاجتماعية. فهي ليست فقط وسيلة لجمع الأموال اللازمة للنفقات العامة، بل تلعب أيضاً دوراً هاماً في إعادة توزيع الثروة وتحقيق التوازن الاقتصادي. ظهرت مجموعة متنوعة من النظريات التي تفسر لماذا يتم فرض الضرائب. فبعضها يقول إن الضرائب هي مقابل للخدمات التي يحصل عليها الفرد (نظرية المنفعة). في حين أن هناك من يعتبرها التزاماً يُحسب طبقاً لقدرة الفرد المالية (نظرية القدرة على الدفع)، أو كجزء من علاقة تعاقدية بين المواطن والدولة (نظرية العقد الاجتماعي). وهناك أيضاً من يرى أنها أداة قانونية تفرضها الحكومة بقوة القانون

مع تغير الظروف الاقتصادية العالمية وأولويات الدول، أصبحت هناك حاجة ملحة لإجراء إصلاحات جذرية في الأنظمة الضريبية. يهدف ذلك إلى تعزيز العدالة وزيادة الكفاءة ومكافحة التهرب الضريبي، فضلاً عن التكيف مع الاقتصاد الرقمي والعولمة. عملت العديد من الدول على إعادة تنظيم أنظمتها الضريبية لتكون أكثر شمولاً ومرونة، مما ساعد على تحسين الإيرادات العامة وتحقيق الاستدامة المالية.

يتناول هذا المبحث تحليل الأسس النظرية التي بُنيت عليها فكرة فرض الضرائب، ثم يسلط الضوء على أهم الإصلاحات الضريبية التي حدثت في الأنظمة المالية الحديثة، من خلال استعراض الدوافع والآثار والتحديات التي واجهت تلك الإصلاحات.

المطلب الأول : التبريرات الفكرية لفرض الضريبة

لا يمكن إدراك الطبيعة الحقيقية للضريبة إلا من خلال الوقوف على أساسها القانوني، وهو ما يُعرف بـ التكيف القانوني للضريبة، والذي يُعد مدخلاً ضرورياً لفهم ماهيتها ووظيفتها في النظام القانوني والمالي للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن فرض الضريبة يُعد مظهراً من مظاهر السيادة السياسية للدولة، ولا يمكن إقرارها أو تعديلها أو الإعفاء منها إلا من خلال السلطة التشريعية، أو الهيئة التي

تقوم مقامها، باعتبار أن هذا الفرض يتصل بحقوق الأفراد وأموالهم، وهو ما يتطلب مشروعية قانونية قائمة على قاعدة دستورية.

وقد كان الأساس القانوني للضريبة محل نقاش واسع في الفكر المالي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث طُرحت عدة نظريات من قبل فلاسفة وكتّاب ماليين أمثال توماس هوبز، جون لوك، الفيزيوقراطيين، وساي، وغيرهم. وتنوعت هذه النظريات في تفسير العلاقة القانونية بين الدولة والفرد فيما يتعلق بالضريبة.

فقد اعتبر بعض المفكرين أن فرض الضريبة يقوم على أساس تعاقدية بين الدولة والمواطن، في حين رأى آخرون أن الضريبة واجب وطني يُستمد من مبدأ التضامن المجتمعي، وليس من علاقة تعاقدية

الفرع الأول : النظريات الاجتماعية في تبرير الضريبة

هذه النظرية تمثل لدى مؤيديها بأنها عبارة عن تضامن المجتمع الذي يخضع السلطة سياسية واحدة، وهذا يدل على أن هذه الفكرة مستمدة من التطور التاريخي للضريبة، بحيث كانت الضريبة تمثل فكرة تضامنية بين مختلف العشائر والقبائل وبعدها أصبحت تمثل مساعدة مالية يقدمها الأفراد، للحاكم من تغطية النفقات العامة، ثم تحولت نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية، كفريضة واجبة الدفع من طرف الأفراد، وذلك في إطار اجتماعي وتضامني

وهكذا بإمكاننا أن نقول بأن نظرية التضامن الاجتماعي هي الأكثر موضوعية وواقعية لأنها لا تقوم على أساس عقد ضمني بين الدولة والأفراد وإنما على أساس التضامن الاجتماعي ورغبة الدولة والأفراد للتعايش وتحمل الأعباء الاجتماعية معا.¹

أولاً: النظرية التقليدية (نظرية العقد الاجتماعي)

¹ ناصر مراد ، بن عيادة سميرة، مرجع سابق، ص 62

المضمون: تقوم على فكرة أن الفرد يتنازل طوعاً عن جزء من حريته وملكيته لمصلحة الدولة مقابل حماية حقوقه وضمأن أمنه واستقراره. وتعد الضريبة واجباً تعاقدياً في إطار هذا العقد غير المكتوب، أبرز المنظرين: جان جاك روسو، جون لوك، توماس هوبز.¹

ثانياً: النظرية الشيوعية

يقوم النظام الشيوعي على تصور أن الدولة تشكل وحدة إنتاجية واجتماعية موحدة، حيث يشارك جميع الأفراد في عملية الإنتاج كما يشاركون في الاستهلاك، مما يؤدي إلى تساويهم في تحمل الأعباء العامة للدولة.

ويترتب على هذا التصور زوال الحاجة إلى فرض الضرائب، إذ تصبح غير ضرورية ويتم الاستغناء عنها، لأن كل مساهمة تُمنح أو تُقتطع من الثروة العامة أو من الأفراد لتغطية النفقات العامة، تتم بشكل طوعي لا جبيري، نتيجة اندماج المؤسسة الإنتاجية مع المؤسسة السياسية في كيان اجتماعي موحد.

ترى النظرية الشيوعية أن مساهمة الأفراد في تحمل الأعباء العامة يجب أن تكون وفق مبدأ "من كلِّ حسب قدرته، ولكلِّ حسب حاجته"، باعتبارهم جزءاً من العملية الإنتاجية. وبناءً عليه، تنفي هذه النظرية الحاجة إلى فرض الضرائب، إذ ترى أن لِمُسوّغ لها في ظل النظام الشيوعي.²

ثالثاً: النظرية الفوضوية

تُعد هذه النظرية المرحلة النهائية في تطور النظريات الاجتماعية، حيث تنكر وجود الدولة وترفض فكرة الجباية تماماً. تبعاً للفكر الفوضوي، يُسير المجتمع بواسطة جمعيات أو مؤسسات تطوعية، يتولى أفرادها تنظيم شؤون المجتمع بمختلف مجالاته استناداً إلى الرغبة الحرة والتطوع، دون أي سلطة رسمية مركزية.

¹ ناصر مراد ، بن عيادة سميرة، مرجع سابق، ص 61

² طاهر الجنابي، علم المالية العامة وتشريع المالي، جامعة بغداد كلية القانون، 2009 ، ص 140

تُمَوَّل هذه المؤسسات عبر تبرعات طوعية من الأفراد، سواء كانت منتظمة أو مؤقتة حسب الحاجة. وفي هذا الإطار، لا يُفرض على الفرد أي التزام ضريبي، بل يُترك له تحديد مدى إسهامه في تغطية نفقات الجماعة التي ينتمي إليها، اعتماداً على ضميره ورغبته الحرة، مما يعني أن المشاركة المالية هنا اختيارية بالكامل وليست إجبارية.¹

الفرع الثاني: النظريات الاقتصادية في تبرير أساس الضريبة:

ترى هذه النظرية أن الضريبة تمثل علاقة تعاقدية ضمنية بين الدولة والفرد، تقوم على تبادل الالتزامات: إذ تلتزم الدولة بتقديم الخدمات العامة التي تضمن الأمن والنظام والمنافع الجماعية، بينما يلتزم المواطن بسداد مبلغ مالي للدولة يمثل الضريبة. ورغم اتفاق أنصار هذه النظرية على وجود عقد ضمني، إلا أنهم اختلفوا في طبيعة هذا العقد:

فبعضهم شبه الضريبة بعقد البيع، حيث تقدم الدولة خدمة مقابل ثمن يدفعه الفرد.

وآخرون شبهوها بعقد الإيجار، باعتبار أن الدولة تتيح للأفراد الانتفاع بخدماتها لقاء مبلغ مالي دوري.

بينما رأى فريق ثالث أن الضريبة أقرب إلى عقد التأمين، حيث يسهم الأفراد في دفع مبلغ مقابل الحصول على الحماية والمنافع في مواجهة المخاطر المجتمعية

أولاً: نظرية التبادل

تُعد نظرية التبادل من أهم النظريات التي ظهرت لتفسير فرض الضريبة، ويُحسب للاقتصادي النمساوي "بيري" أنه رائد هذه النظرية. حيث أسس تصوره على مبدأ تبادل المصالح بين الدولة وأفراد المجتمع، انطلاقاً من توزيع الأدوار بين الطرفين؛ فالدولة تتولى مهمة تقديم خدمات محددة، أهمها حماية الأنشطة المختلفة التي يمارسها الأفراد، في مقابل ما يدفعونه من ضرائب.

¹ اسعد طاهر احمد، الإعفاءات الضريبية في نظم الضريبة الحديثة دراسة مقارنة في تشريع الضريبي ليبي والمصري،

محاضرات لطلبة دراسات العليا، جامعة طرابلس، 2001، ص 25

وُتسوّغ النظرية فرض الضريبة بأنها بمثابة مقابل مالي للخدمة العامة التي تقدمها الدولة، وتحديدًا خدمة الحماية التي تشمل جميع جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي للأفراد. وبالتالي، فإن الضريبة ليست سوى تعويضًا ماليًا (أو ما يماثله) يدفعه الفرد نظير ما يحصل عليه من خدمات عامة، مما يمنح الضريبة طابع العدالة والضرورة ضمن هذا الإطار النظري.¹

ثانياً: نظرية التأمين

تُشبه نظرية التأمين التي أتى بها "تايير" و"سمت" الدولة بشركة تأمين ضخمة، توفر الحماية للأفراد مقابل ما يدفعونه من ضرائب، والتي تعد بمثابة أقساط تأمين. وبحسب هذه النظرية، فإن الضريبة تُفرض مقابل ما تمنحه الدولة من أمن وحماية لأرواح وممتلكات الأفراد. وهي بذلك لا تتباين كثيراً عن نظريتي التبادل والعقد، حيث تشترك معها في اعتبار الضريبة عوضاً لخدمة تُقدم من الدولة. مُلخص النظرية: الضريبة تُعتبر جزءاً من ثروة الفرد تُدفع لضمان حماية وتأمين ما تبقى منها²

ثالثاً: نظرية الإنتاج

نظرية التأمين التي قال بها كل من "تايير" و"سمت" تشبّه الدولة بشركة تأمين كبرى، تقدم الحماية للأفراد مقابل ما يدفعونه من ضرائب، والتي تُعد بمثابة أقساط تأمين. ووفقاً لهذه النظرية، فإن الضريبة تُفرض مقابل ما تقدمه الدولة من أمن وحماية لأرواح وممتلكات الأفراد. وهي بذلك لا تختلف كثيراً عن نظريتي التبادل والعقد، إذ تشترك معها في اعتبار الضريبة مقابلاً لخدمة تُقدم من الدولة. خلاصة النظرية: الضريبة تُعد جزءاً من ثروة الفرد يُدفع لضمان حماية وتأمين ما تبقى منها.³

¹ حمود الطنطاوي الباز، أدوات وسياسات المالية العامة، مطبعة النسر العلمي، القاهرة، 1988، ص 98.

² سوزي عدلي ناشد، الوجيه في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 123.

³ حمود الطنطاوي الباز، مرجع سابق، ص 20.

رابعاً: نظرية المنفعة

تُعدّ نظرية ساكس من أوائل النظريات التي قدمت فكرة فرض الضريبة بهدف إرضاء المتطلبات الجماعية للمجتمع، بدلاً من التركيز على المصلحة الفردية التي يجنمها دافعو الضرائب. ويُعد هذا الطرح أساساً في الفكر المالي المعاصر.

بيد أنه، يؤخذ على نظرية ساكس افتراضها بأن قانون المنفعة الحدية، الذي ينظم سلوك الأفراد الاقتصادي، يمكن تطبيقه بشكل مماثل على سلوك المجتمع. فالحاجات الفردية تختلف اختلافاً كبيراً عن المتطلبات الجماعية، إذ تنبع الأولى من إحساس الفرد ورغبته وتفضيله بين السلع، بينما تُحدد الثانية من قبل السلطة العامة نيابة عن المجتمع، ما يجعلها تخضع لمعايير مختلفة لا سيما من الناحية النفسية.

كما أن تطبيق مفهوم المنفعة بدقة على الخدمات العامة يستلزم القدرة على تحديد مقدار المنفعة التي يحصل عليها كل فرد، وهو أمر يعسر تحقيقه، خصوصاً وأن بعض الأفراد قد يُلزمون بدفع الضرائب دون أن يستفيدوا مباشرة من أي خدمات عامة في المقابل.¹

المطلب الثاني: الإصلاحات الكبرى لنظام الضريبي

مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، يصبح إجراء إصلاحات جذرية وشاملة ضرورة حتمية. يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على أهمية تبني إصلاحات كبرى للنظام الضريبي الحالي، بما يضمن تبسيط الإجراءات، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والعدالة، وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والمستقبلية

¹ https://www.facebook.com/Cairo/posts/ شبكة المعلومات الدولية. كلية الحقوق بجامعة القاهرة تاريخ الدخول ثامن

الفرع الأول : أسباب الإصلاحات

تبرز الحاجة لإصلاحات ضريبية جذرية لمعالجة أوجه القصور في تحقيق العدالة وتبسيط الإجراءات المعقدة. كما أن مواكبة التطورات الاقتصادية وضمان استدامة الإيرادات العامة يمثلان دافعا أساسيا لتحديث النظام الضريبي وتطويره.

أولا : ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي¹

تعاني الدول النامية، ومنها العديد من الدول العربية، من ضعف ملحوظ في جهدها الضريبي، أي في قدرتها على تحصيل الإيرادات من الضرائب. ويُقاس هذا الضعف بمفهوم "الطاقة الضريبية"، التي تعني الحد الأقصى من الإيرادات التي يمكن تحقيقها دون الإضرار بالاعتبارات الاجتماعية، وذلك بناءً على القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

يرتبط مستوى الجهد الضريبي بعدة عوامل، من أبرزها: حجم الدخل القومي وتوزيعه، طبيعة الهيكل الاقتصادي، اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، والسياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة المالية منها.

وتعود أسباب ضعف الجهد الضريبي في الدول النامية إلى ما يلي:

- انخفاض مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه، مما يقلل من قيمة الضرائب الممكن تحصيلها.
- هيمنة الدولة على الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على آليات السوق.
- انتشار التبادل العيني، خصوصاً في القطاع الزراعي، ما يحد من إمكانية فرض الضرائب.
- غياب نظم محاسبية دقيقة في العديد من المشروعات، مما يصعب تقدير الدخل الخاضع للضريبة.

كثرة الإعفاءات الضريبية بهدف جذب الاستثمارات أو دعم قطاعات محددة.

¹ لسوس مبارك، تقييم الإصلاح الضريبي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني، حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة يومي 12-13 ماي 2014، ص، ص 03، 04

- ضعف الكفاءة الإدارية والتنظيمية لمؤسسات تحصيل الضرائب، مما يسهم في التهرب والتجنب الضريبي.
- اتساع القطاع غير المنظم الذي يضم أنشطة خارج رقابة الدولة، مما يصعب إخضاعها للضرائب.

ثانياً: اختلال الهيكل الضريبي¹

تُظهر البيانات أن الدول النامية والعربية تعتمد بدرجة كبيرة على الضرائب المفروضة على الإنتاج والإنفاق والاستهلاك والتجارة الخارجية ضمن هيكل إيراداتها الضريبية، وذلك على خلاف الدول الصناعية المتقدمة التي تركز بشكل أكبر على ضرائب الدخل الناتج عن العمل، والعوائد من الملكية، وأرباح رأس المال والثروة. وقد أظهرت دراسة Tanzi (1987)، التي شملت 86 دولة نامية من بينها العديد من الدول العربية، أن ضرائب الدخل لا تمثل سوى حوالي 30% من إجمالي الإيرادات الضريبية، في حين تشكل الضرائب على الإنفاق والاستهلاك ما يقارب 60%.

كما أظهرت الدراسة اعتماد هذه الدول بشكل كبير على ضرائب التجارة الخارجية، وبشكل خاص الضرائب المفروضة على الواردات، ويعزى هذا إلى محدودية القاعدة الإنتاجية، إذ إن التنوع في هذه القاعدة وارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تقليص الاعتماد على هذه الضرائب (Greenway, 1987). كذلك، فإن سهولة تحصيل هذا النوع من الضرائب يلعب دوراً في تفضيلها (زكي، 1984)، بالإضافة إلى الأهمية المتزايدة لقطاع التجارة الخارجية في اقتصادات الدول العربية، والانفتاح الكبير على الاقتصاد العالمي، كما هو الحال في الكويت التي بلغت نسبة انفتاحها التجاري 104% من الناتج المحلي، والسعودية بنسبة 99%.

ثالثاً: المعالجة غير الكافية لقضية العدالة

يعاني النظام الضريبي في العديد من الدول النامية من غياب العدالة، حيث يقع العبء الضريبي بشكل غير متوازن على أصحاب الدخل المحدودة. ففي كثير من الأحيان، تُفرض

¹ ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 2، العدد 13، يناير 2003،

ضرائب الدخل الشخصي حتى على الدخول المتدنية جداً، مما يعكس غياب العدالة الرأسية. كما يظهر خلل آخر في ما يُحتسب ضمن مصادر الدخل الخاضع للضريبة، إذ تقتصر ضريبة الدخل في كثير من هذه الدول على الرواتب والأجور، دون أن تشمل أرباح رأس المال أو الدخل الناتج عن الأنشطة الحرة، مما يعكس غياب العدالة الأفقية.¹

رابعاً: ضعف الجهاز الإداري

تعاني العديد من الدول العربية من ضعف كبير في البنية الإدارية لنظام الضرائب، ويظهر ذلك من خلال نقص المعلومات والبيانات المالية الدقيقة، مما يعيق فعالية التنظيم والجبائية. هذا الضعف يسهم في ارتفاع معدلات التهرب والتجنب الضريبي، إلى جانب تفشي مظاهر الفساد الإداري، وهي عوامل تشكل مجتمعة عائقاً أمام نجاح جهود الإصلاح وتحقيق الأهداف المرجوة منها²

الفرع الثاني: أدوات الإصلاحات الضريبية

لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للنظام الضريبي، من الضروري اتباع مجموعة من الأدوات والوسائل التي تسهم في إنجاح جهود الإصلاح الضريبي، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: تحسين أداء الإدارة الضريبية

يتطلب ذلك رفع كفاءة العاملين في الجهاز الضريبي من خلال تزويدهم بالمعرفة والتدريب المستمر، بالإضافة إلى تحسين ظروف عملهم، ويمكن تحقيق ذلك عبر ما يلي:³

- اختيار الموظفين الأكفأ ممن تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والسلوكية والذهنية المناسبة.

¹ إبراهيم بوكرشاوي ، جميلة بوبغداوي ، فريدة نساب، دور الإصلاحات الضريبية في تحسين الأداء الضريبي في الجزائر (2010-2020) ، جامعة شلف، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 03، العدد 2، ص 116

² ناجي توني ، مرجع سابق، ص 06

³ احمد القدسي، مقال الكتروني عن الإصلاحات الضريبية تاريخ نشر 12-02-2021 موقع الاعلام الضريبي اليمني

https://tax.gov.ye/observer_tax/2021/12/06/9-4 تاريخ الدخول 2025-05-08 ساعد الدخول 20:10

- تدريب الكوادر بشكل دوري لتطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم الفنية في تنفيذ القوانين الضريبية.
- تحسين أوضاع العاملين المادية والمعنوية لضمان ولائهم وتحفيزهم على الإنتاجية.
- توفير بيئة عمل مناسبة تشمل أنظمة إلكترونية متطورة، ووسائل اتصال فعالة، وربط شبكي بين الإدارات المختلفة لتعزيز التنسيق وكفاءة الأداء.

ثانياً: توسيع القاعدة الضريبية

يتحقق ذلك من خلال توسيع إجراءات الحصر الضريبي، وتفعيل الربط الشبكي، وجمع المعلومات المتعلقة بمصادر الدخل والأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك:¹

- فرض ضرائب جديدة على أنواع إضافية من الدخول أو السلع، مثل الضرائب البيئية.
- إدراج القطاع غير الرسمي ضمن المنظومة الضريبية.
- تعزيز كفاءة الجهاز الإداري لتحسين عملية التحصيل والوصول إلى شرائح لم تكن مشمولة سابقاً.
- ترشيد سعر الضريبة
- من الضروري أن يكون معدل الضريبة معتدلاً بحيث:
- لا يكون منخفضاً إلى درجة تؤثر على إيرادات الدولة.
- ولا مرتفعاً بشكل يؤدي إلى إرهاب المكلفين ويدفعهم إلى التهرب الضريبي.

ثالثاً: مراعاة مبدأ العدالة الضريبية

تقوم العدالة الضريبية على توزيع العبء الضريبي بحسب القدرة التكليفية للأفراد، ويتجلى هذا المبدأ من خلال:²

- العدالة الأفقية: معاملة المكلفين من ذوي الدخل المتساوية بشكل متماثل.

¹ احمد القدسي، مرجع سبق ذكره،

² ناجي توني، مرجع سابق، ص 07.

- العدالة الرأسية: تحميل ذوي الدخل المرتفع عبئاً ضريبياً أكبر بما يتناسب مع قدراتهم المالية.

ويُشترط لتحقيق هذه العدالة:

- شمولية الضريبة لتغطي جميع الدخل دون استثناء.
- اعتماد مبدأ تصاعد الضرائب.
- إعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة من الضريبة.

رابعا: مكافحة التهرب الضريبي

تعد مكافحة التهرب من أبرز ركائز الإصلاح الضريبي، ويتم ذلك من خلال:¹

- تعزيز الوعي الضريبي لدى المواطنين باستخدام الوسائل الإعلامية المختلفة، وتنظيم ندوات لشرح القوانين الضريبية.
 - تشديد العقوبات على المتهربين لتأكيد أن التهرب اعتداء على حقوق المجتمع.
 - تحقيق العدالة الضريبية لضمان شعور المكلف بالإنصاف، مما يقلل من دوافع التهرب.
 - اعتماد آلية حجز الضريبة من المنبع لتسهيل عملية التحصيل والرقابة.
 - تفعيل مركز المعلومات الضريبية لتحليل البيانات وتوفير المعلومات للإدارات المختصة.
 - دعم إدارات الجباية بالعناصر البشرية الكفؤة والأنظمة التكنولوجية المتطورة.
- وفي الختام، يجب التأكيد على أن الإصلاحات الضريبية ليست عملية آنية بل مستمرة، تهدف إلى تمكين الإدارة الضريبية من التكيف مع المتغيرات وتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية.

¹ أحمد القدسي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل

الضريبة تُعتبر مبلغًا نقديًا تفرضه الدولة على الأفراد بشكل إلزامي ونهائي دون تقديم مقابل مباشر، بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. هي أداة مهمة تساهم في تقوية دور الدولة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. وقد تطورت عبر العصور، حيث ظهرت في الحضارات القديمة مثل الفرعونية والرومانية والفارسية، وصولًا إلى الدولة الإسلامية التي أسست نظامًا قائمًا على الزكاة والخراج. ومع تطور الفكر الاقتصادي في العصر الحديث، ظهرت مدارس الكلاسيكية والكيينزية والنقدية، ولكل منها تصور خاص حول دور الضريبة في الاقتصاد. تتميز الضريبة بخصائص أهمها الإلزام، وعدم المقابل، وطابعها النقدي، وهي تستند على مبادئ كالعادلة واليقين والمرونة. كما تنقسم إلى أنواع متعددة منها المباشرة وغير المباشرة، وتتنوع حسب طبيعتها ومجال تطبيقها والأثر الاقتصادي لها. تُعد الضريبة من أهم أدوات السياسات المالية الحديثة لضمان الاستقرار وتحقيق التنمية، فرض الضريبة يعبر عن سيادة الدولة ويعتمد على مشروعية قانونية من خلال السلطة التشريعية. النظريات الفكرية لفرض الضريبة تتنوع بين الاجتماعية والاقتصادية، حيث ترى النظريات الاجتماعية مثل "نظرية التضامن الاجتماعي" أن الضريبة هي تعاون اجتماعي، بينما تعتبر النظريات الاقتصادية مثل "نظرية التبادل" و"نظرية التأمين" الضريبة علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد مقابل الخدمات المقدمة.

تعاني الدول النامية بما في ذلك العديد من الدول العربية، من ضعف في الجهد الضريبي بسبب عوامل مثل انخفاض مستوى الدخل القومي، هيمنة الدولة على الأنشطة الاقتصادية، والقطاع غير المنظم. يعتمد الهيكل الضريبي بشكل كبير على الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية بدلاً من الضرائب على الدخل. كما يفتقر النظام الضريبي إلى العدالة، حيث يتحمل أصحاب الدخل المحدودة العبء الأكبر للضرائب. لتحسين النظام الضريبي، يجب تحسين أداء الإدارة الضريبية من خلال تدريب الموظفين وتطوير الأنظمة الإلكترونية، وتوسيع القاعدة الضريبية بإدراج القطاع غير الرسمي وفرض ضرائب جديدة. كما يجب ضمان العدالة الضريبية عبر تطبيق مبدأ العدالة الرأسية والأفقية، ومكافحة التهرب الضريبي من خلال تعزيز الوعي الضريبي وتشديد العقوبات فلإصلاح النظام الضريبي ليس عملية

مؤقتة بل مستمرة، تهدف إلى تحسين الكفاءة الإدارية، توسيع القاعدة الضريبية، وضمان العدالة في توزيع العبء الضريبي.

الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية
والاجتماعية للضريبة

للدولة دور مؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير مصادر التمويل، بالإضافة إلى اتباع سياسة رشيدة في توجيه مسارات الإنتاج والاستهلاك. وكذا توزيع الناتج الوطني، وتعتبر الضرائب أهم الوسائل الأساسية، الاقتصادية والمالية التي تتمكن الدولة من خلالها التأثير في الحياة الاقتصادية.

ومن ثم لم يعد الهدف الوحيد للضرائب هو الحصول على أكبر حصيلة مالية فحسب، وإنما توسعت هذه الأهداف وامتدت إلى تشجيع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحقيق التوازن المستهدف على المستوى المحلي للاقتصاد الوطني، وعلى مستوى كل من قطاعاته وأنشطته، إضافة إلى أهداف توزيع الدخل الوطني وتحقيق العدالة الضريبية.

تعد الضريبة إحدى الأدوات المالية لاقتطاع جزء من ثروة الأفراد، وتقوم بتحويله إلى الدولة، وذلك باستخدامه في تحقيق أهدافها المختلفة، ومن ثم فإن الضريبة تمثل انعكاساً حقيقياً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة الذي تفرض فيها، كما أن الضريبة تتغير حجماً ووعاءاً وغرضاً بتغير هذه الأوضاع.

لقد مرت الضريبة خلال مراحل التاريخ المختلفة تطورات عديدة سواء بالنسبة لطبيعتها أو بالأسس التي يستند إليها أو بأهدافها، فمن مساعدة اختيارية للحكم في فريضة يملها واجب التضامن الاجتماعي، ومن مقابل للخدمات التي تقوم بها الدولة إلى استنادها أو ارتباطها بمساهمة المكلف في الأعباء العامة حسب مقدرته التكلفة وفق ما يتطلبه مفهوم العدالة السائد، ومن أسلوب لمجاهاة نفقات الدولة إلى استخدامها كأداة مالية إلى وسيلة لتحقيق أهداف منشودة.

ولاعتبار الضريبة مصدر إيرادات الدولة وأداة اقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

المبحث الأول: أثر سياسة الضريبة على عناصر الدورة الاقتصادية

يعتبر التطور الاقتصادي في الزمن الحالي من أبرز الغايات التي تسعى لبلوغها مختلف بلدان العالم، سواء كانت متطورة أو سائرة نحو النمو، إذ لا يمكن إنجاز التنمية الاقتصادية أو تحقيق الرخاء دون تسجيل معدلات مرتفعة ومستمرة للتطور الاقتصادي، والجزائر بصفتها من الدول النامية تواجه تحديات عديدة مرتبطة بمعضلة التطور الاقتصادي، إلى جانب مجموعة من المشكلات الاقتصادية الأخرى.

في سياق مغاير، تشكل الضرائب متغيراً اقتصادياً هاماً تعتمد عليه معظم الدول كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية، ولا يمكن إغفال الأثر الكبير والمتزايد للضرائب على الصعيد الاقتصادي، إذ أن جميع الدول مهما تباينت مستويات تقدمها، تقوم بفرض أنواع مختلفة من الضرائب لما توفره من موارد مالية تساهم في دفع عجلة التنمية وتمويل الميزانية العامة، فالضريبة اليوم لم تعد مجرد أداة مالية، بل صار لها تأثير مباشر على الاستهلاك، الادخار، الإنتاج، الاستثمار، والتطور الاقتصادي، مع اختلاف هذا التأثير بحسب طبيعة اقتصاد كل دولة وطبيعة المتغيرات الاقتصادية

المطلب الأول: أثر السياسة الضريبة على الاستثمار والإنتاج

يُعتبر كل من الإنتاج والاستثمار من العوامل الأساسية التي تدفع النمو الاقتصادي في أي دولة فالإنتاج يمثل عملية إنشاء السلع والخدمات التي تلبى احتياجات المجتمع، بينما يُعتبر الاستثمار الوسيلة الرئيسية لتعزيز القدرة الإنتاجية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومع ذلك، فإن هذين العنصرين الحيويين لا يعملان بمعزل عن الإطار المالي للدولة، الذي يتصدره النظام الضريبي. فضرائب الإنتاج، مثل الضرائب المفروضة على الشركات والأنشطة الصناعية، يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج وربحية المؤسسات، مما قد يدفع بعض المستثمرين إلى التردد أو نقل استثماراتهم إلى بيئات ضريبية أكثر جذباً.

على الجانب الآخر، يمكن أن تشكل السياسات الضريبية المشجعة، مثل الإعفاءات الضريبية أو التخفيضات على الأرباح المعاد استثمارها، حافزاً قوياً لزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، مما يساهم في رفع مستوى الإنتاجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على الصعيد الدولي.

لذا، فإن دراسة تأثير الضرائب على الإنتاج والاستثمار تُعد أمراً بالغ الأهمية لفهم كيفية بناء بيئة اقتصادية مستقرة ومحفزة للنمو، وتحقيق توازن ذكي بين متطلبات تمويل الخزينة العامة وتحفيز النشاط الاقتصادي، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المطلب

الفرع الأول : تأثير السياسة الضريبية على قرار الاستثمار

يُعتبر الاستثمار أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الإنتاجية في أي اقتصاد. ومع ذلك، فإن نجاح الاستثمار واستمراره يرتبطان بشكل وثيق بالبيئة الضريبية التي توفرها الدولة. فالضرائب المفروضة على الأرباح ورؤوس الأموال والمداخيل الاستثمارية تؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين، سواء من حيث ضخ رؤوس أموال جديدة أو توسيع المشاريع القائمة لذا يُعد فهم كيفية تأثير السياسات الضريبية على مناخ الاستثمار أمراً ضرورياً لوضع استراتيجيات فعّالة تعزز النمو وتدعم الاقتصاد الوطني

أولاً : الحوافز كأداة فعال للتأثير على الاستثمار

تعتبر الحوافز الاستثمارية عنصراً أساسياً في جذب المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، من خلال توفير بيئة ملائمة لتوجيه رؤوس الأموال. فهي تساهم في تقليل تكاليف الاستثمار والمخاطر، مما يشجع على تأسيس المشاريع وتوسيعها. بالإضافة إلى ذلك، تدعم هذه الحوافز النمو الاقتصادي، وتوفر فرص عمل جديدة، وتعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني على الصعيدين الإقليمي والدولي.¹

1. تعريف الحوافز الضريبية والأنظمة :

تُعتبر الحوافز الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتعزيز الاستثمارات وتأثيرها، وتوجيهها بما يتماشى مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

¹ عبد الرؤوف زيوش ، نبيل توغي، تأثير الضريبة على تحفيز الاستثمار في التشريع الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 1 بتاريخ 31 يناير 2021، ص 45.

ترتبط هذه الحوافز بعدة أنواع من الضرائب المباشرة، مثل الإعفاء من ضريبة الأرباح وضريبة الشركات، كما يمكن أن تشمل أيضاً ضرائب غير مباشرة، مثل الإعفاءات المؤقتة أو النهائية.¹

2. أهمية الحوافز الضريبية :

يعتبر الاستثمار الداخلي عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم في تعزيز الطلب المحلي من خلال تمويل مشاريع استثمارية متنوعة. تلعب السياسة الضريبية دوراً حيوياً في التأثير على قرارات الاستثمار، إذ تُعد أداة فعالة من خلال تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية التي تشجع على زيادة الاستثمارات. فعندما تُفرض الضرائب، ترتفع تكاليف الاستثمار وتقل الأرباح المتوقعة، مما يضعف الجدوى الاقتصادية للمشاريع. لذلك، فإن تخفيف العبء الضريبي أو تقديم إعفاءات ضريبية يمكن أن يعزز النشاط الاقتصادي، خاصةً إذا كانت الضرائب المفروضة أقل من العائد المتوقع من الاستثمار، مما يحفز المستثمرين على ضخ رؤوس أموالهم في الاقتصاد المحلي.²

من ناحية أخرى يمكن القول ان الضريبة يمكن ان تحدث اثار سلبية ، تعتمد الدول على الحوافز والإعفاءات الضريبية كوسيلة لجذب الاستثمارات نحو قطاعات أو مناطق معينة، بهدف تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف الأقاليم. كما أن إزالة العقبات الضريبية وتبني سياسات ضريبية مرنة يساهم في تنشيط الاستثمار الداخلي، من خلال زيادة مستويات الإنتاج وتوفير فرص العمل، مما يعزز النمو الاقتصادي بشكل عام. وهكذا، يتضح دور السياسة الضريبية بجلاء في دعم الاستثمار الداخلي.³

1.2. أنظمة تحفيزية أقرها القانون 22/18 المتعلق بالاستثمار:

أدخل القانون 22/18، الصادر في عام 2022، مجموعة من الأنظمة الخاصة بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني. تتضمن هذه الأنظمة ثلاثة نماذج جديدة لم تكن موجودة في القوانين

¹ خلفي فاطمة وعثماني علي، قراءة في قانون الاستثمار 18/22: الأنظمة التحفيزية وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة دراسات القانون والأعمال، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص. 35.

² عبد الرؤوف زيوش، نبيل تويحي، مرجع سابق، ص 50-55.

³ عطية عبد الحليم صقر، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، مصر، 1998، ص 108.

السابقة، وهي: النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية "نظام القطاعات"، النظام التحفيزي للمناطق التي تحظى بأهمية خاصة من قبل الدولة "نظام المناطق"، وأخيرًا النظام التحفيزي المخصص للاستثمارات ذات الطابع المهيكل "نظام الاستثمارات المهيكل".¹

حيث ينص القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار، الصادر بتاريخ 24 يوليو 2022، على مجموعة من أنظمة الامتيازات التي تهدف إلى تحفيز الاستثمار وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني. فقد جاء في المادة 21 أن النظام العام يطبق على جميع الاستثمارات التي لا تخضع لأنظمة خاصة، ويحدد في المادة 22 الامتيازات الممنوحة خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال، والتي تشمل إعفاءات ضريبية وجمركية. أما النظام الخاص بالمناطق ذات الأولوية، فقد تناولته المادتان 23 و24، ويشمل الاستثمارات المنجزة في ولايات الجنوب والهضاب العليا وبعض المناطق المعزولة، حيث يمنح امتيازات إضافية تصل إلى عشر (10) سنوات في مرحلة الاستغلال. كما يقر القانون في المادتين 25 و26 نظامًا خاصًا بالأنشطة الاستراتيجية ذات الأهمية الوطنية، مثل الطاقات المتجددة والصناعة التحويلية، وتُعرض هذه المشاريع على المجلس الوطني للاستثمار للاستفادة من امتيازات خاصة. أما المشاريع الكبرى التي تفوق قيمتها خمسة (5) مليارات دينار جزائري، فقد خصص لها القانون المادتين 27 و28، حيث تُخضع لدراسة خاصة وقد تكون محل اتفاقيات مع الدولة تضمن لها استقرار الإطار القانوني والضريبي.²

بحيث قام المشرع، من خلال المادة 16 من القانون 09-16 المعني بتعزيز الاستثمار، بتوفير حوافز وإعفاءات مالية هامة للاستثمار، سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب، شريطة توظيف عدد محدد من الأشخاص خلال مرحلة تسجيل الاستثمار وحتى نهاية السنة الأولى من تشغيل المشروع. وتشتمل هذه الحوافز على:

الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات، الإعفاء من الرسوم الجمركية، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة خمس (05) سنوات للمستثمر الذي يقوم بتوظيف أكثر من مئة (100)

¹ فلاح خيرة، "الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18/22"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد الأول، المجلد الثامن، 2024، ص. 3.

² قانون رقم 18-22 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 موافق 24 يوليو سنة 2022 متعلق بالاستثمار الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 المواد من 21 الى 28

عامل دائم، مع إمكانية تمديد هذه المدة إلى عشر (10) سنوات، وفقاً للمادة 18 من نفس القانون ويسهم هذا الشكل من التوظيف في دعم إيرادات الخزينة العمومية عبر اقتطاعات ضريبية من أجور العاملين، وكذلك في مجال المشاريع المدعومة أدخل المشرع عدة آليات لدعم المشاريع المنتجة، معتمدة على أساسين رئيسيين:¹

أ. الأساس الشخصي

تظهر الفقرة 3 من المادة 13 من قانون المالية أن المستثمر الذي يلتزم بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل في مناصب دائمة يحصل على مزايا ضريبية لمدة خمس (05) سنوات. هذا النص يعكس جهود المشرع في خلق فرص عمل من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً تلك الموجهة للشباب.

ب. الأساس الجغرافي

يصدر المشرع تشجيعات للاستثمار في مناطق معينة تحتاج إلى تنمية، وقام بتصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية:

➤ مناطق الجنوب الكبير

حسب المرسوم التنفيذي رقم 14-76 الصادر في 17 فبراير 2014، تم منح تخفيضات ضريبية تصل إلى 50% على ضريبة الدخل الإجمالي وأرباح الشركات للأفراد والشركات المقيمين والنشطين في ولايات إليزي، تندوف، أدرار، وتمنراست، بشرط أن تكون:

الإقامة الضريبية في إحدى هذه الولايات وممارسة النشاط الاقتصادي فيها أو تحقيق نسبة معتبرة من الدخل فيها.²

➤ مناطق الجنوب

¹تأثير الضريبة على تحفيز الاستثمار في التشريع الجزائري"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الصادرة عن المركز الجامعي بركة، العدد 13، سنة 2021، من ص. 268

²زرقات عيسى، محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، مقياس القانون الجبائي جامعة ورقلة، السنة الجامعية

تنص المادة 138 من (ق ض م ر م و) على أن المؤسسات التي تم تأسيسها ضمن صناديق دعم الشباب والممولة من الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، تستفيد من إعفاءات ضريبية تصل إلى عشر (10) سنوات.¹

➤ المناطق التي تحتاج إلى ترقية

تم الإشارة إلى هذه المناطق أيضاً في المادة 138، حيث ينص على تحديدها تنظيمياً. وباستعراض المادة 11 من القانون 03-04 المتعلق بحماية المناطق الجبلية، يتضح أن المناطق الجبلية تعتبر جزءاً من هذه المناطق، حيث تُمنح الحوافز الضريبية للمؤسسات التي تنشط ضمن البرامج المدعومة فيها.²

1.2. أنواع الحوافز:

أولاً: الإعفاءات الضريبية

تشير إلى عدم فرض الضريبة على دخل معين، سواء كان ذلك بشكل مؤقت أو دائم، وفقاً للقانون. تلجأ الدول إلى هذه الإجراءات بناءً على اعتبارات تراها مناسبة تتماشى مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تنقسم إلى قسمين :

(1) الإعفاء الدائم: يعني إسقاط حق الدولة في الحصول على أموال المكلف طالما استمر سبب الإعفاء. تُمنح هذه الإعفاءات بناءً على أهمية الأنشطة وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

¹ المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة ورسوم المماثلة المؤرخ بتاريخ الخميس 29 ديسمبر 2016، الموافق لـ 29 ربيع الأول 1438 هـ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77.

² المادة 11 قانون رقم 03-04 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41، الصادرة في 27 يونيو 2004.

(2) الإعفاء المؤقت: يشير إلى إسقاط حق الدولة في أموال المكلّف لفترة محددة تتعلق بالنشاط المستهدف بالتشجيع. يمكن أن يكون الإعفاء كلياً، مما يعني إسقاط الحق طوال المدة المحددة، أو جزئياً، حيث يتم إسقاط جزء من الحق لفترة معينة.¹

ثانياً: التخفيضات الضريبية

هو تخفيض جزء من الحق لفترة محددة. تقدم للممولين معدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة، أو يقومون بتقليص الوعاء الضريبي، مما يؤدي إلى تخفيضات ضريبية تخضع الممول لبعض الشروط. على سبيل المثال، قد يتم فرض معدل ضريبي على الأرباح المعاد استثمارها، أو تقديم تخفيضات على الرسوم المفروضة على النشاط المهني للتجار الجملة، مقابل التزامهم بتقديم قائمة بالعملاء والعمليات التي تمت معهم لصالح مصلحة الضرائب. تعتبر التخفيضات الضريبية أكثر فائدة من الإعفاء الضريبي لعدة أسباب، أحد أبرز مشكلات استخدام الإعفاء الضريبي هو أنه قد يُستخدم كوسيلة للتهرب الضريبي من قبل المستثمرين، خاصة في حالة المشاريع ذات العمر الإنتاجي القصير، ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي سيخضع له بعد انتهاء فترة الإعفاء، حيث أن هذه الفترة تعتبر مؤقتة، وهذا الأمر يكون أكثر أهمية في حالة المشاريع ذات العمر الإنتاجي الطويل.²

ثالثاً: نظام الإهلاك :

يُعد الإهلاك مسألة ضريبية مهمة نظراً لتأثيره المباشر على النتيجة المالية للمؤسسة، حيث يتم احتسابه من خلال القسط السنوي للإهلاك. ويختلف هذا القسط تبعاً لنظام الإهلاك المعتمد. فكلما كان قسط الإهلاك أكبر، كلما انخفضت الضرائب المستحقة على المؤسسة.³

¹ يمان جعيدي وسهام جفالي، أثر الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة: دراسة استطلاعية للمؤسسات الاقتصادية لولاية قلمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قلمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2018-2019، ص 46

² نفس المرجع، ص 45

³ محمد طالي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات افريقيا العدد سادس لسنة 2009، ص 318

رابعاً: المعدلات التمييزية :

تشير المعدلات التمييزية إلى إعداد جدول لأسعار الضرائب يتضمن مجموعة من المعدلات التي تختلف وفقاً لنتائج أنشطة المشروع. وتكون العلاقة بين هذه المعدلات وحجم المشروع أو مساهمته في التنمية الاقتصادية علاقة عكسية؛ حيث تزداد المعدلات تدريجياً مع تراجع نتائج الاستثمار، بينما تنخفض كلما زادت مساهمة المشروع في تحقيق التنمية.¹

خامساً: إمكانية ترحيل الخسائر إلى سنوات اللاحقة :

إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة تُعد وسيلة فعالة للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وذلك من خلال تحميل هذه الخسائر على أرباح السنوات المقبلة، بما يساهم في حماية رأسمال المؤسسة من التآكل.²

ثانياً: آثار سياسة الضريبة على الاستثمار

- تعد الحوافز الضريبية من أبرز الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لتشجيع الاستثمار وتوجيهه بما ينسجم مع سياستها الاقتصادية والمالية. وتساهم هذه الحوافز في تحقيق آثار إيجابية تحفز كلاً من المستثمرين الوطنيين والأجانب على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الدول التي تقدم مثل هذه الامتيازات.³

- تُعد الضريبة وسيلة أساسية لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل متطلبات الإنفاق العام، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. إلى جانب دورها المالي، تستخدم الدولة الحوافز الضريبية لدعم أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تشجيع الاستثمار وتنشيط القطاعات الحيوية. وهكذا، تتكامل الضرائب والحوافز الضريبية لضمان تمويل الدولة وتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.⁴

¹ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجماعية، مصر 1999، ص 242

² يمان جعيدي وسهام جفالتى، مرجع سابق، ص 47

³ خلفي فاطمة وعثماني علي، مرجع سابق، ص 37

⁴ عبد الرؤوف زيوش، نبيل نوغي، مرجع سابق، ص 50

تسعى الدولة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لدعم عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تقديم حوافز ومزايا جبائية متنوعة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الإدارية. ورغم أهمية هذه الإجراءات في تحفيز تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنها تنطوي على تنازل الدولة عن جزء من حصيلتها الضريبية.¹

الفرع الثاني : التنوع الإنتاجي وعلاقته بسياسة الضريبية

إن التنوع الإنتاجي يرمي بضرورة إلى الجهود المبذولة لزيادة تنوع مصادر الدخل الأساسية للدولة، مما يتيح لها استغلال إمكانياتها الحقيقية في سياق التنافسية العالمية. يتم ذلك من خلال تعزيز القدرة الإنتاجية في مجموعة متنوعة من القطاعات، التي يجب أن تتمتع، عند الحاجة، بمزايا تنافسية قوية.²

1- تعريف التنوع الإنتاجي :

قصد بالتنوع الاقتصادي تلك العملية التي تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج من خلال خلق قطاعات جديدة تساهم في توليد الدخل، مما يقلل من الاعتماد الكامل على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد. وتؤدي هذه العملية إلى ظهور أنشطة اقتصادية حديثة تتمتع بقيمة مضافة أعلى، قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية، مما يدعم تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل.³

كما يُعرّف التنوع الاقتصادي بأنه توجيه أموال النفط نحو إنشاء قاعدة اقتصادية متينة لمرحلة ما بعد النفط، من خلال الاستثمار في الصناعات الثقيلة، تطوير البنية التحتية، وتعزيز القطاعات ذات الإنتاج الحقيقي.⁴

¹ عبد الرؤوف زيوش، نبيل نوغي، مرجع سابق، ص 53.

² عاكف لافي مرزوق، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج، مقارنة القواعد ودلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة الكوفة العدد 13، سنة 2013، ص 07

³ المؤتمر الدولي التقرير الخامس حول مهارات من أجل تحسين الانتاجية ونمو العمالة والتنمية مكتب العمل الدورة 97 الطبعة الاولى، 2008، ص 05.

⁴ عاكف لافي مرزوق، مرجع سابق، ص 10

2- أثر الامتيازات الجبائية على استراتيجية التنوع الإنتاجي في الجزائر¹

شهد الاقتصاد الجزائري خلال العقود الماضية مراحل متعددة من حيث مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وإنتاج القيمة المضافة. وأمام هذه التحولات، أصبحت تنمية تنوع الاقتصاد الجزائري أمراً لا مفر منه، بهدف تقليل الاعتماد على مورد النفط الوحيد، والحد من التبعية للأسواق الخارجية، إضافة إلى دعم القطاعات غير النفطية، باعتبار ذلك ضرورة للاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاتكال على قطاع المحروقات.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، أصبح تحسين الإنتاج في القطاعات غير النفطية يمثل الهدف الأول في هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية في الجزائر. وعادةً ما تسعى جهود التنوع الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية مترابطة: تثبيت النمو الاقتصادي (أي استقرار معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي)، توسيع قاعدة الإيرادات، ورفع القيمة المضافة القطاعية.

وفي هذا الإطار، وضعت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة استراتيجية شاملة للتنمية والتطوير تهدف إلى خلق إطار اقتصادي جديد، تواكفها سياسات جبائية داعمة من خلال توفير حزمة من الامتيازات والحوافز المحفزة للاستثمار. ويوضح المخطط التالي مراحل تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وعلى هذا الأساس، تضمن قانون المالية المعمول به مؤخراً إجراءات جديدة موجهة لدعم الاستثمار في القطاع الصناعي، وذلك استمرازاً لمجهودات الدولة الرامية إلى تشجيع الاستثمار المنتج وتنويع الاقتصاد الوطني. ووفقاً للمخطط الرابع للشعبة، توسعت الجزائر في سياساتها الجبائية عبر استثناء الاستثمارات المنتجة من بعض الشروط، مثل قيمة التنازل عن الأراضي التابعة للدولة المخصصة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى إدراج إجراءات تخص تجميع المؤسسات التابعة للقطاع الزراعي. كما تعتمزم الدولة منح تسهيلات جبائية، ومكافآت، وتحفيزات خاصة تم تحديدها من قبل السلطات العمومية، والتي تركز أساساً على دعم الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

¹ عاكف لافي مرزوق، المرجع سابق، ص 12.

يؤدي ارتفاع نسبة التضخم إلى تأثير على سلوكيات الاقتصادية بالنسبة للمؤسسات والشركات التجارية، حيث يبدأ أصحاب هذه الأعمال في زيادة شراء المواد الوسيطة المستخدمة في الإنتاج بأكثر مما يحتاجون إليه حقاً، مما يرفع تكاليف الإنتاج. وبالتالي، يصل الربح الذي يحققه أصحاب هذه المشاريع إلى نفس مستوى التضخم أو حتى أقل منه. نتيجة لذلك، ينخفض الطلب على السلع والخدمات بسبب ارتفاع أسعارها، مما يؤدي إلى تكديس هذه المنتجات، وهذا بدوره يقلل من الإنتاج. ويكون هذا التخفيض على حساب السياسة الضريبية، لأن تقليل الإنتاج سيقبل من قاعدة الضرائب، مما يؤدي حتماً إلى انخفاض التحصيلات الضريبية وزيادة التهرب والغش الضريبي.¹

المطلب الثاني: لأثر الضريبة على الاستهلاك والادخار

شكل الضرائب المفروضة على الاستهلاك والمدخرات أدوات ذات تأثير بالغ الأهمية في رسم ملامح السياسات الاقتصادية للدول. يسعى هذا المطلب إلى التعمق في فهم الكيفية التي تؤثر بها هذه الضرائب على خيارات الأفراد المتعلقة بالإنفاق وتكوين الثروة، بالإضافة إلى انعكاساتها على مستويات الاستثمار والازدهار الاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص للنتائج المحتملة لتطبيقها.

الفرع الأول: أثر الضريبة على الاستهلاك

تؤثر الضرائب على الاستهلاك بشكل مباشر في القوة الشرائية للمستهلكين وأنماط إنفاقهم. يسعى هذا الفرع إلى تحليل كيف تغير هذه الضرائب سلوك المستهلك وتؤثر على الطلب الكلي وتوزيع الأعباء المالية.

1 - مفهوم الاستهلاك :

أولاً: الاستهلاك لغةً:

يُستخدم مصطلح "استهلك المال" للإشارة إلى إنفاقه أو استخدامه، بينما يُقال "أهلك المال" بمعنى بيعه.²

¹ زرقاط عيسى ، مرجع سابق ، ص 29

² معجم المعاني الإلكترونية - <https://www.almaany.com/ar/dict/ar->

الدخول 21:11 مساءً

ثانيا : تعريف الاستهلاك الاقتصادي

(وفقًا للاقتصاديين): يعرف الاستهلاك بأنه الاستخدام المباشر للسلع والخدمات بهدف تلبية رغبات الإنسان واحتياجاته. ويعتبر الاستهلاك المرحلة النهائية في العملية الاقتصادية، حيث يمثل الطلب النهائي على السلع والخدمات، سواء كان ذلك في شكل طلب نهائي أو وسيط.¹

ثالثا : أنواع الاستهلاك

ينقسم الاستهلاك إلى نوعين رئيسيين: فردي وجماعي، كما يلي:

- الاستهلاك الفردي أو العائلي (على مستوى الأفراد):

يشمل هذا النوع الميل الفردي لتلبية الاحتياجات من السلع والخدمات، سواء من قبل الفرد بمفرده أو ضمن أسرته. وتتميز هذه الاحتياجات بتنوعها وتجددتها، حيث تتأثر بتطور الحياة وظروف البيئة والمجتمع الذي يعيش فيه الفرد

- الاستهلاك الجماعي على مستوى المجتمع:

يشمل هذا النوع من الاستهلاك مجموعة متنوعة من الخدمات مثل التعليم، والأمن، والدفاع، والصحة، وغيرها. يهدف إلى تلبية الاحتياجات الاستهلاكية بأقل قدر ممكن من الموارد، مع تحقيق أعلى مستوى من الإشباع.²

ثانيا : اثر الضريبة في توجيه سلوك المكلف الضريبي الاستهلاكي

يؤدي فرض الضريبة بشكل عام إلى تقليل الاستهلاك، خاصة لدى أصحاب الدخل المحدود، حيث يقطع جزء من دخلهم كضرائب مما يحد من قدرتهم الشرائية. هذا الانخفاض في الدخل المتاح يكون واضحًا بشكل خاص في الدول النامية، حيث تكون مستويات الدخل منخفضة، وقد تصل نسبة الاقتطاع من الدخل للإنفاق الاستهلاكي في بعض هذه الدول إلى 90%، بينما يتأثر استهلاك الأثرياء بالضرائب، إلا أن هذا التأثير يكون أقل بكثير. تُستخدم الضرائب كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تعديل الأسعار النسبية للسلع

¹ ميغارري كريمة، دراسة دوال الاستهلاك في بلدان شمال افريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل 1990-2009، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص 9

² نفس المرجع، ص 10

والخدمات. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي فرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع الضارة بالصحة إلى تقليل استهلاكها، أو حتى دفع المستهلكين إلى استبدال سلعة بأخرى. كما أن تخفيض الضرائب على بعض السلع، مثل السلع المنتجة محلياً، يمكن أن يشجع على زيادة استهلاكها.¹

تعتبر السياسة المالية وسيلة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، من خلال توظيف أنواع مختلفة من الضرائب. عند استخدام إيرادات ضرائب الدخل، يتم تطبيق معدلات ضريبية متفاوتة، حيث تُمنح إعفاءات ضريبية للأشخاص ذوي الدخل المنخفض، بينما تُفرض معدلات ضريبية تصاعديّة أعلى على أصحاب الدخل المرتفعة. ومن هنا، تظهر كيفية معالجة الفروقات من خلال سياسة الضرائب، مما يساهم في تحقيق نوع من العدالة الاقتصادية والاجتماعية إن زيادة حجم الضريبة ستؤدي أيضاً إلى ارتفاع معدلات التهرب الضريبي، خاصة في القطاعات التي تُدفع فيها الخدمات نقداً بدلاً من استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني، مما يجعل من الصعب مراقبتها.²

تصيب الضرائب المباشرة أصحاب الدخل المرتفعة أكثر من أصحاب الدخل المنخفضة. وعليه، فلا يتأثر استهلاك الفئة الأولى تأثراً كبيراً، لأنهم يدفعون الضريبة عادة من مدخراتهم، وليس من الجزء المخصص للاستهلاك. أما أصحاب الدخل المنخفضة فيتأثرون سلباً، إلا أنهم - في أغلب الدول - يتحصلون على إعفاءات كبيرة من هذا النوع من الضرائب.

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة، فهي تصيب أصحاب الدخل المنخفض بالأساس، ويكون تأثيرها على الاستهلاك أكبر، وذلك لعدة أسباب:

لأن الميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع. ولأن أصحاب الدخل المنخفض يمثلون غالبية السكان، مما يجعل التأثير على الاستهلاك الكلي ملحوظاً.

مع الأخذ في الاعتبار مرونة الطلب على السلع:

¹ منور اوسيرير، محمد حمو، مرجع سابق، ص 45

² https://www.aleqt.com/2020/06/12/article_1849096.html مقالة غبد الله ربيعان يوم الدخول 25-04-2025

إذا كان الطلب مرناً، فإن فرض الضريبة يؤدي إلى انخفاض استهلاك الأفراد بشكل واضح.

وإذا كان الطلب غير مرن، فإن درجة تأثير الاستهلاك تكون أقل.¹

إن فرض الضريبة على أصحاب الدخل المنخفض يدفعهم إلى تقليص استهلاكهم من السلع ذات المرونة العالية، مثل السلع الكمالية. أما أصحاب الدخل المرتفع، فإن الاقتطاع الضريبي لا يؤثر كثيراً في نشاطهم الاستهلاكي، إذ يحافظون على مستوى معيشتهم، مما يزيد ميلهم نحو الاستهلاك وينقص ميلهم نحو الادخار²

ففي حالة الازدهار الاقتصادي تقوم الحكومة عادة بزيادة الضرائب والرسوم بهدف التحكم في زيادة القدرة الشرائية لدى الناس، وبالتالي الحد من التضخم المالي. كما أنها تقلل من النفقات الحكومية، حيث أن فرض الضرائب العالية يؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، مما يؤثر على قراراتهم الاقتصادية.

وفي هذا الصياغ تختلف سياسات الحكومة بشأن الاستهلاك والادخار حسب الحالة المالية التي تواجهها الدولة في كل وقت.

فالحكومة، من خلال سياستها الضريبية، تحاول تقليل أو زيادة الاستهلاك حسب الأهداف الاقتصادية المطلوبة في فترات معينة. فهي تسعى لتحقيق خططها الاقتصادية من خلال رفع أو خفض الضرائب والرسوم حسب الأهداف المنشودة.

وفي حالة المنتجات المستوردة تسعى الحكومة (سواء كانت تعيش حالة ازدهار أو ركود اقتصادي) إلى فرض ضرائب ورسوم إضافية على السلع المستوردة بهدف التحكم في الاستهلاك المتزايد للسلع والخدمات الأجنبية. يهدف ذلك إلى تقليل تكلفة الاستيراد، ولهذا السبب، تتخذ عدة خطوات مثل حماية الصناعة المحلية عن طريق تقليل اجتياح المنتجات المستوردة، وتوفير فرص عمل من خلال منع استيراد بعض المواد لإقامة مشاريع استثمارية محلية لتلك السلع

¹ فيصل شياد، أثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة تحليلية قياسية، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 15

² صبيحة برزان، عسال فريد حمودي، أثر الضريبة الدخل التصاعدية في الإنفاق الاستهلاكي في العراق 1995-2015 مجلد 18، العدد 62، 2022، ص 260

والخدمات، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر تقديم مزايا وحوافز، كما يوضح ذلك المادة 16 من القانون رقم 16/09 بشأن تعزيز الاستثمار.¹

الفرع الثاني: أثر الضريبة على الادخار

تمثل الضرائب على الادخار حافزاً أو مثبطاً رئيسياً لقرارات الأفراد بشأن تكوين الثروة واستثمارها المستقبلي. يهدف هذا الفرع إلى بحث كيف تؤثر هذه الضرائب على ميل الأفراد للادخار وحجم الأموال المتاحة للاستثمار، وبالتالي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أولاً مفهوم الادخار

- تعريف الادخار:

أولاً: هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع والخدمات، ولا يخصص للاكتناز، ويتم الاحتفاظ به بعيداً عن الاستهلاك والاستثمار، سواء في صورة نقود سائلة أو أصول أخرى: أي أنه هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري"، المال المتبقي الذي تم خصمه من مصروف المستهلك من دخله خلال فترة معينة"².

ثانياً. الادخار يعني الاحتفاظ بجزء من المال ليتم استخدامه في وقت لاحق، حيث أن المال يلعب دوراً كبيراً في تلبية الاحتياجات اليومية. لذلك، من الضروري تخصيص مبلغ صغير للادخار وخصمه من إجمالي دخل الشخص أو الأسرة.³

يمثل الادخار نتيجة الجهود التي بُذلت في الماضي، وتمويله لأنشطة الإنتاج في المستقبل يعني التخلي عن الاستهلاك الحالي لزيادة رأس المال، والحصول على استهلاك أكبر في المستقبل.

¹ زرقاط عيسى، مرجع سابق، ص 25

² مركز التواصل والمعرفة المالية (المتمم)، المملكة العربية السعودية، تم الاطلاع عليه يوم 2025-04-27، على الساعة، 19:20، على الموقع <https://cfkc.gov.sa/Pages/default.aspx>

³

https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%

يوم الدخول 2025-04-27 ساعة الدخول 21:00 [A7%D8%AF%D8%AE%D8%A7%D8%B1](https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%)

يسهم الادخار في توسيع الإنتاج عن طريق زيادة رأس المال الثابت وتغيير المخزون، ويطلق على هذا التغيير في المخزون السلعي اسم الاستثمار.¹

تأثير الضرائب على الادخار

و بالنسبة إلى تأثير الضرائب على الادخار ، فيختلف التأثير تبعاً لنوع الضريبة فالضرائب المباشرة وهي تتخذ من الدخل وعاءاً لها يكون أثرها في الادخار أكثر منه في الاستهلاك ، لان الطبقة الغنية هي المحتملة - غالباً - لعبء هذه الضرائب ولأن الادخار أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات الحاصلة في الدخل. ويجب أن ننوه هنا الى أن خفض الادخار لدى الأفراد سيؤدي بطبيعة الحال الى تكوين ادخار نقدي إجباري لصالح الدولة أما الضرائب غير المباشرة وهي تقع على السلع والخدمات فأنها بطبيعة الحال ستؤدي الى رفع أثمان تلك السلع ، وبالتالي خفض الاستهلاك بنسبة أكبر من خفض الادخار وتكوين ادخار إجباري لصالح الدولة ، كما أنها وهي تؤدي الى خفض حجم المبيعات ستؤدي بلا شك الى خفض مدخرات أرباب العمل.²

تعتبر قضية الادخار أمراً هاماً للدولة، حيث لها تأثير إيجابي أو سلبي على سياساتها المالية المختلفة. من أجل تحقيق هذه السياسة، تتدخل الدولة من خلال النظام الضريبي وتفرض اقتطاعات كبيرة بهدف تقليل الاستهلاك أو على الأقل تقليله، وذلك لتشجيع الأفراد والشركات على استثمار مدخراتهم في المؤسسات المالية، مما يعود بالنفع على الدورة الاقتصادية. وفي المقابل، لتحفيز الادخار، تقدم الدولة فوائد مرتفعة على المدخرات، حيث تكون هذه الفوائد الناتجة عن المدخرات معفاة من الضرائب. وقد طبق المشرع ذلك عندما أصدر السندات للنمو الاقتصادي بموجب القرار الصادر في 28 مارس 2016، الذي يتناول الشروط والإجراءات التي بموجبها تصدر الخزينة العامة سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، حيث تنص المادة الثالثة من القرار على أن نسبة فائدة السندات التي تصدر لمدة ثلاث سنوات ستكون 5%، وتكون معفاة من الضرائب.³

¹ خضراوي سلاطونية، "محددات الادخار العائلي في الدول النامية"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 41، العدد 2، 2012، ص.

²University of Babylon. "Paper_4_18306_446." University of Babylon,

https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/paper_4_18306_446.pdf. Accessed 11 May 2025 at 4:10 PM .

³ زرقاط عيسى ، مرجع سابق ، ص 20

المبحث الثاني : اثر الاجتماعي للضريبة

في ظل التحديات الاقتصادية الحالية والتغيرات السريعة في المشهد العالمي، أصبح من الضروري للدول التي تسعى للنمو الاقتصادي أن تعيد تقييم سياساتها المالية، وخاصة النظام الضريبي. يُعتبر النظام الضريبي أداة حيوية لا تقتصر على جمع الموارد المالية فحسب، بل تلعب دورًا مهمًا في توجيه الاقتصاد وتعزيز العدالة الاجتماعية. من هنا، فإن توفير بيئة سياسية واجتماعية مستقرة، إلى جانب نظام ضريبي شفاف وعادل ومستقر، يعد أمرًا أساسيًا لأي عملية تنمية ناجحة، حيث يساهم في تحفيز الاستثمار وطمأنة المكلفين.

ومع تسارع العولمة وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى، لم تعد الدول بمعزل عن تأثير الأنظمة الضريبية لبعضها البعض. بل أصبحت هناك حاجة ملحة لتطوير هذه الأنظمة بما يتماشى مع المعايير الدولية، مع مراعاة خصوصية كل مجتمع. لذا، يجب أن يُبنى النظام الضريبي المعاصر على قواعد مرنة تتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ليصبح أداة فعالة في يد صانعي القرار لتحقيق أهداف التنمية الشاملة وإعادة توزيع الثروات بما يحقق التوازن والاستقرار المجتمعي وهذا ما سنقوم بعرضه في هذا المبحث قبل تطرق لذلك سوف نسلط الضوء على مفهوم العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية كعنصرين مهمين في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

المطلب الأول : مفهوم العدالة الاجتماعية والعدالة الضريبية

يُعتبر تحديد المعنى العلمي الدقيق لمفهوم العدالة الاجتماعية مسألة معقدة تثير العديد من التحديات والصعوبات. فالعدالة، بطبيعتها، مفهوم ذاتي ونسبي، يختلف تفسيره من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، ويتأثر بتوجهات المفكرين والفلاسفة واختلاف المرجعيات الفكرية والثقافية. لذا، فإن العدالة الاجتماعية ليست شيئًا ماديًا يمكن قياسه بشكل مباشر، بل هي قيمة مجردة تتسم بالغموض وتخضع لتفسيرات متعددة، مما يجعل البعض يصنفها ضمن المفاهيم المركبة والصعبة التحليل ومع ذلك، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية ليس أمرًا مستحيلًا، بل يتطلب وجود مجموعة من الآليات والسياسات التي تساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز مبدأ الإنصاف. ومن أبرز الوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية نذكر: اعتماد نظام ضريبي عادل يأخذ في الاعتبار الفروقات في الدخل ويساهم في إعادة توزيع الثروة، توفير خدمات تعليمية وصحية متكافئة تضمن فرصًا متساوية لجميع المواطنين. تطوير برامج

الدعم الاجتماعي والرعاية للفئات الضعيفة والمحرومة. سن تشريعات قانونية لمكافحة التمييز وضمان الحقوق الأساسية. خلق فرص عمل متكافئة وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل.

الفرع الأول : مفهوم العدالة الاجتماعية ووسائل تحقيقها

من خلال هذا الفرع سنتعرف على معنى ومفهوم العدالة الضريبية واهم سبل ووسائل تحقيقها وذلك بتقسيمه إلى نقطتين :

1. تعريف العدالة الاجتماعية :

تُعرف العدالة الاجتماعية بأنها منح كل فرد حقوقه وفرصه المستحقة وفقاً لمبدأ الإنصاف. وهي ليست مجرد مفهوم قانوني أو اقتصادي، بل تمثل أيضاً فكرة فلسفية عميقة، وقيمة دينية وروحية، وأساساً أخلاقياً تُبنى عليه المجتمعات التي تسعى لتحقيق التوازن والاستقرار.

تتداخل العدالة الاجتماعية بشكل كبير مع مجموعة من المفاهيم الأخرى، مثل المساواة، وتكافؤ الفرص، والحرية، ومكافحة الفقر، ومحاربة التمييز والتمييز، مما يجعلها محوراً أساسياً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظم الاقتصادية والاجتماعية، حيث تُعتبر أداة لتحقيق التوازن بين مختلف الفئات داخل المجتمع.

وفقاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تُبنى العدالة الاجتماعية على أربع ركائز أساسية: المساواة، والإنصاف، واحترام الحقوق، والمشاركة الفعالة.¹

2. وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية

عملت العديد من الدول على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى توزيع أكثر إنصافاً للدخل الوطني. ويشمل ذلك ضمان تعويض عادل لعوامل الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى إنشاء نظام فعال للحماية الاجتماعية يعتمد على وسائل متنوعة.

في هذا السياق، من المهم تسليط الضوء على أبرز الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه العدالة، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

¹ ورقة بحثية بعنوان العدالة الاجتماعية في مصر ، مركز هورودو لتعبير الرقي ، القاهرة ، 2015 ، ص 06.

أولاً: النظام الضريبي :

تُعتبر السياسة الضريبية، وبالأخص النظام الضريبي، من الأدوات الرئيسية المستخدمة لتحقيق العدالة الاجتماعية. منذ أوائل القرن العشرين، بدأت الدول المتقدمة في استخدام الضرائب ليس فقط كمصدر للتمويل العام، بل أيضًا كوسيلة فعالة للإصلاح الاجتماعي والتوجيه الاقتصادي. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الأدوار المتعددة للضرائب قد سبقت إليها الشريعة الإسلامية منذ نشأتها، حيث اعتُبرت الضرائب وسيلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، بالإضافة إلى دورها في جمع الموارد المالية.¹

ثانياً : سياسة الدعم :

تعتمد العديد من دول العالم على سياسات الدعم كوسيلة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال ضمان توزيع أكثر إنصافاً للدخل الوطني وتأمين حد أدنى من المعيشة الكريمة لجميع المواطنين. يُعتبر الدعم أحد الأدوات الأساسية التي تلجأ إليها الحكومات لتحقيق هذا الهدف، نظراً لتأثيره المباشر على تحسين القدرة الشرائية للفئات الضعيفة وتقليص مظاهر الفقر

يمكن تقسيم أنواع الدعم إلى فئتين رئيسيتين:

- الدعم الحكومي الصريح: ويشير إلى تحمل الدولة جزءاً من تكاليف السلع الأساسية التي تُستهلك على نطاق واسع، مثل المواد الغذائية.
- الدعم الحكومي الضمني: ويتجلى في تقديم خدمات بأسعار رمزية، مثل الصحة والتعليم والنقل.²

في هذا السياق، تُعتبر الجزائر من الدول التي اعتمدت سياسة دعم قوية، خاصة فيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الحليب والسكر والزيت والحبوب الجافة والعجائن الغذائية. وقد خصصت الحكومة الجزائرية في ميزانية عام 2012 حوالي 200 مليار دينار جزائري لدعم هذه المنتجات، في إطار حماية القدرة الشرائية للمواطنين من المهم أن نعرف أن الوزير السابق للتجارة، بن بادة مصطفى، قد أشار إلى أن الجزائر لديها نظام دعم كبير يستفيد منه الجميع، وليس فقط المحتاجين. يجب أن يكون هذا الدعم مخصصاً

¹ طلعت الدمرداش، الاقتصاد الاجتماعي، دار النهضة العربية الطبعة الثالثة، مصر، القاهرة 2011، ص 245

² حمصال ابو بكر طالب وبن احمد سعدي، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة

للمحتاجين الذين يستحقون ذلك. ولكن ما نشهده اليوم هو أن سياسات الدعم تشمل الأغنياء والفقراء على حد سواء. فالفقير يستطيع شراء كيس حليب بسعر 25 دينار، وكذلك الغني بإمكانه ذلك، والمبدأ هو أن هذا الدعم مصمم لتوجيهه للفقراء وللذين لديهم دخل متوسط. وفي هذا السياق، الجزائر تعمل بجد على توجيه الدعم إلى من يستحقه من خلال تنظيم جلسات وورش عمل وطنية لدراسة سياسة دعم أسعار المواد الغذائية.¹

ثالثاً: سياسة الإنفاق العام:

تعتبر سياسة النفقات العامة ظاهرة شائعة في مختلف دول العالم، بغض النظر عن تنوع أنظمتها السياسية أو ظروفها الاقتصادية والاجتماعية. يلعب الإنفاق العام دوراً أساسياً في تعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال تأثيره المباشر على توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع.

يمكننا التمييز بين نوعين من النفقات في هذا السياق:

- النفقات الحقيقية: وهي المخصصة لتمويل إنتاج السلع والخدمات، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة دخول الأفراد.
 - النفقات التحويلية: وتشمل تحويل جزء من الدخل الوطني لفائدة فئات اجتماعية معينة دون مقابل إنتاجي، مثل الإعانات والمساعدات الاجتماعية.
- من خلال هذه السياسة، تستطيع الدولة إعادة توزيع الدخل الوطني بشكل أكثر عدالة، مما يساعد في تقليص الفوارق وتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع.²

رابعاً: سياسة الأجور:

تُعتبر سياسة الأجور من الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يمثل مستوى الأجر العامل الحاسم في تحديد مستوى المعيشة للعاملين بأجر. تعكس هذه السياسة بشكل مباشر توزيع القيمة المضافة الناتجة عن النشاط الاقتصادي.³

¹ زرقاط عيسى، مرجع سابق، ص 27

² مسيرة كريمة، وبقة ليلي سليمان. "الإنفاق العمومي كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2016)". مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، 2018، ص 61.

³ الإسكوا. (2021). حلقة حوار حول سياسات الأجور ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية (1 آذار/مارس 2021). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. <https://www.unescwa.org>

الفرع الثاني : العدالة الضريبية ووسائل تحقيقها

سنسلط الضوء في هذا الفرع على مفهوم العدالة الضريبية، ونُبيّن كيف ترتبط بشكل في تحقيق العدالة الاجتماعية، باعتبار أن النظام الضريبي العادل يُعد من الركائز الأساسية لبناء مجتمع أكثر توازنًا وإنصافًا.

1-2: تعريف العدالة الضريبية :

يعتبر مفهوم العدالة من المفاهيم المهمة التي حظيت باهتمام كبير من قبل الكتاب والمؤلفين. فقد قام المفكر الاقتصادي آدم سميث بالتطرق إلى هذا الموضوع، حيث يرى أنه من الضروري وجود العدالة في نظام الضرائب. وقد اعتبرها مبدأً أساسياً من المبادئ التي يجب مراعاتها عند فرض الضرائب، لأنه إذا لم تتوفر هذه العدالة، فإن ذلك قد يؤدي إلى آثار سلبية على دفع الضرائب وعلى الميزانية العامة. وفي هذا السياق، يشدد آدم سميث على أهمية أن يساهم الأفراد في المجتمع في تحمل تكاليف الضرائب وفقاً لقدرتهم النسبية، بحيث تكون مساهماتهم متناسبة مع دخلهم.¹

اختلف خبراء المالية العامة في تعريف العدالة الضريبية، إذ يعتبرونها مفهومًا مثاليًا لا يمكن ربطه بمعيار واضح. إنها ليست سهلة التفسير، بل تعكس آراء شخصية مما يجعلها فكرة غامضة ومعقدة.

يعتقد الدكتور رياض الشيخ أن العدالة، بمعناها البسيط، هي مفهوم فلسفي وأخلاقي له علاقة بظواهر معينة، مثل توزيع الثروات ورفاهية الأفراد اجتماعيًا واقتصاديًا. في حين يعرف (Jacques Percebois) العدالة الضريبية بأنها تحقيق المساواة في توزيع العبء الضريبي، حيث يتحمل كل فرد نصيبه العادل. من هذا المنطلق، يمكن الاستنتاج بأن العدالة الضريبية تعني توزيع الخضوع الضريبي بناءً على القدرة المالية للأشخاص.²

¹ يوسف قاشي ، إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، جامعة البويرة ، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات ، العدد العاشر ، ص 98

² مرزان جلول، الوكيل حميدة، مدى مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في تحقيق العدالة الاجتماعية حالة الجزائر، جامعة البويرة، مخبر الدراسات التنموية والدراسات الاستشارية المجلد 08/ العدد 04، 2024، ص 04

2-2: أنواع العدالة الضريبية :

تحقيق العدالة الضريبية يُعتبر أحد الأسس الرئيسية لضمان توزيع عادل للأعباء العامة في المجتمع. ولا يمكن تحقيق هذه العدالة إلا من خلال مساهمة دافعي الضرائب بنصيب متوازن في تمويل النفقات العامة، بحيث يعكس قدراتهم الحقيقية ويضمن عدم شعورهم بالظلم أو التحيز ولتحقيق العدالة الضريبية يجب الارتكاز على¹:

1. عدالة المطرح

تتعلق هذه العدالة بمدى إنصاف الوعاء الضريبي الذي تُفرض عليه الضريبة. لكي يشعر المكلف بالرضا والقبول، يجب أن يكون المطرح مبنياً على أسس واقعية ومنصفة تأخذ بعين الاعتبار الأعباء والالتزامات المالية للمكلف، مع الحرص على أن يكون الفرض الضريبي محفزاً للاستمرارية الاقتصادية، بدلاً من أن يؤدي إلى استنزاف الموارد أو انهيار النشاط

2. عدالة التشريع

تشير هذه العدالة إلى مدى توافق القوانين والتشريعات الضريبية مع المبادئ العامة للضريبة، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الزمنية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. يجب أن تكون القوانين العادلة مرنة، شاملة، ومحدثة، لضمان التوازن بين تحقيق المصلحة العامة واحترام القدرة التكليفية للأفراد.²

3- عدالة التكليف

تُعد عدالة التكليف أحد الأبعاد الجوهرية لتحقيق العدالة الضريبية، حيث يُفترض أن يتم فرض الضريبة وفقاً لمعايير موضوعية ومنصفة، بعيداً عن الأحكام الجزافية أو التقديرات المبنية على المظاهر الخارجية. وفي كثير من الحالات، يُعزى التهرب الضريبي إلى سوء تنظيم عملية التكليف، سواء بسبب ضعف الإدارة الضريبية، أو التقدير غير الدقيق للمكلفين، أو هشاشة التشريعات الضريبية التي قد تُبنى أحياناً على اجتهادات أو مقارنات لا تراعي الواقع المعاصر، وقد تكون كذلك قديمة وغير محدثة لتواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

¹ شيتي حسين ، العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة البحوث في

العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قلمة، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 363

² نفس المرجع، ص 364.

ومن هذا المنطلق، فإن مبدأ القدرة التكليفية يُعتبر أساسًا لتحديد مدى عدالة النظام الضريبي. ويقوم هذا المبدأ على فكرة أن كل فرد يجب أن يُساهم في تمويل النفقات العامة وفقًا لقدراته الحقيقية على الدفع، لا أكثر ولا أقل.¹

أن العدالة الضريبية تنقسم إلى نوعين رئيسيين يُجسدان هذا المبدأ:²

1. العدالة الضريبية الأفقية

وتعني معاملة المكلفين ذوي الظروف الاقتصادية المتشابهة بنفس الطريقة الضريبية. فإذا اعتمد الدخل كوعاء ضريبي، فإن الأفراد الذين يحققون نفس الدخل، ويتحملون نفس الأعباء، يجب أن يدفعوا نفس المقدار من الضرائب. هذا النوع من العدالة يُكرّس مبدأ المساواة ويُعزز الثقة في النظام الضريبي.

2. العدالة الضريبية الرأسية

وتقوم على معاملة ضريبية مختلفة للمكلفين الذين تختلف أوضاعهم الاقتصادية، وهو ما يتماشى مع مبدأ القدرة التكليفية. ويتطلب هذا النوع من العدالة تصاعدًا في معدلات الضريبة كلما ارتفع دخل الفرد، لضمان أن يتحمل أصحاب الدخل الأعلى عبئًا أكبر في تمويل الإنفاق العام. ولا يمكن تحقيق هذه العدالة إلا بوجود علاقة قوية ومنظمة بين مستوى الدخل ومعدل الضريبة المفروضة.

3-2: وسائل تحقيق العدالة ضريبة

تُعتبر العدالة الضريبية مبدأً قانونيًا جوهريًا في التشريعات المالية المعاصرة، حيث تهدف إلى توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل بين المواطنين وفقًا لقدراتهم الاقتصادية. يُعبر هذا المبدأ عن تجسيد فعلي للعدالة الاجتماعية، إذ تسعى الدولة من خلاله إلى تقليص الفجوات الاقتصادية بين أفراد المجتمع. في هذا الإطار، تعتمد الأنظمة القانونية على مجموعة

¹ كشيبي حسين، مرجع سابق، ص 363.

² عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2015/2016، ص 62

من الآليات لتحقيق العدالة الضريبية، مثل فرض ضرائب تصاعدية تأخذ بعين الاعتبار مستوى دخل المكلفين، وتقديم إعفاءات ضريبية للفئات ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى وضع تشريعات صارمة لمكافحة التهرب الضريبي. وتظهر التجارب القانونية في دول مثل الجزائر، من خلال القوانين المالية الحديثة، توجهاً نحو تعزيز هذه المبادئ لضمان تحقيق التوازن بين احتياجات الدولة وحقوق المواطنين.

1-2: وسائل تحقيق العدالة الضريبية :

إن تحقيق العدالة الضريبية يُعتبر تحديًا كبيرًا لمصممي النظم الضريبية، مما يستدعي وضع مجموعة من الضوابط والآليات التي تضمن توزيع العبء الضريبي بشكل عادل بين المكلفين. وتُعتبر هذه العدالة الضريبية مدخلًا أساسيًا نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي. ومن أبرز الوسائل التي تساهم في تحقيق العدالة الضريبية نذكر ما يلي:

- الحد من الازدواج الضريبي:

يُعتبر مبدأ العدالة الضريبية من الأسس الجوهرية التي ينبغي على المشرع مراعاتها عند تصميم النظام الضريبي. ومن أبرز متطلبات هذا المبدأ هو تجنب فرض الضريبة على نفس الشخص أو الدخل أو الثروة أكثر من مرة خلال نفس الفترة الزمنية، حيث يؤدي ذلك إلى ما يُعرف بـ"الازدواج الضريبي"، مما يُعد انتهاكًا واضحًا لمبدأ العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.¹

- تصاعدية الضريبة:

تُعتبر الضرائب التصاعدية وسيلة فعّالة لتحقيق العدالة الضريبية، حيث تساهم في تعزيز المساواة الاجتماعية من خلال تقليل الفجوات في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. ومن هذا المنطلق، فإن تطبيق مبدأ التصاعد الضريبي يُساعد في توزيع العبء الضريبي بشكل عادل بين المكلفين، وفقًا لقدرتهم على الدفع. هذا ما قام به المشرع الجبائي في الجزائر عند تحديد الضريبة على الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور. منذ الإصلاح الجبائي في عام 1992، تم

¹ محمود جمام ، نظام الضريبي واثاره على تنمية الاقتصادية دراسة حالة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية جامعة قسنطينة ، 2018-2019، ص 41

الاعتماد على جدول تصاعدي لحساب هذه الضريبة، والذي ورد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. هذه الخطوة كانت إيجابية، وتهدف إلى معاملة المكلفين وفقاً لقدرتهم على الدفع. على مر السنين، شهد هذا الجدول عدة إصلاحات تتعلق ببعض الشرائح ومعدلات الضريبة، لكن منذ عام 2008 (12 سنة) لم يحدث أي تعديل عليه بالرغم من التغييرات في الرواتب والأجور، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في أسعار المواد والسلع، وخاصة قبل التعديلات التي أدخلت على قانون المالية التكميلي في عام 2020. ومع ذلك، تم التعامل مع فئة العمال والأجراء بنفس نظام حساب الضريبة، مما يعد تجاوزاً لمبدأ العدالة.²

- فرض الضريبة على الدخل الصافي:

من متطلبات العدالة الضريبية أيضاً، أن تُفرض الضريبة على الدخل الصافي وليس الإجمالي. ويشير الدخل الصافي إلى الناتج بعد خصم جميع النفقات الإنتاجية أو التكاليف الضرورية للحصول على الدخل، والتي تُحدد قانونياً كنفقات قابلة للخصم. ومن المهم الإشارة إلى أن تعريف "الدخل الصافي" قد يختلف من نظام ضريبي إلى آخر.³

عمومية الضرائب:

العمومية الضريبية تشير إلى فرض الضرائب على جميع الأفراد والأموال دون تمييز. ومع ذلك، فهذا لا يعني عدم وجود استثناءات لهذا القاعدة. العديد من البلدان تتضمن في قوانينها الضريبية بعض الاستثناءات من العمومية. كالعديد من الدول الأخرى، يتبنى التشريع الضريبي الجزائري هذا المبدأ. حيث تم نصه في الدستور، إذ تؤكد المادة 64 من الدستور الجزائري 96 على أن جميع المواطنين متساوون في دفع الضرائب. ومن المعنى المستخلص من هذه المادة هو أن كل فرد في المجتمع يجب أن يسهم في تحمل الأعباء الضريبية وفقاً لقدرته.⁴

¹ مرجع سابق المادة 104 ق ض م رم

² حاج سعيد يوسف، رابحي بوعبد الله، إصلاح ضريبة الدخل الإجمالي للمرتبات والأجور بين هد في الزيادة في الحصيلة المالية وتحقيق العدالة الضريبية في الجزائر الفترة 1992 - 2020 (نموذجاً)، جامعة تيسمسيلت مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2021، ص 179

³ عاطف محمد موسى، العدالة الضريبية في التشريع المصري بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة، دار النهضة العربية مصر، القاهرة، 2011، ص 93.

⁴ دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية المادة 64 منه، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 1996/12/08

المطلب الثاني : أثر العدالة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية

تعد العدالة الضريبية من المفاهيم الأساسية في السياسات المالية المعاصرة، لما لها من دور فعال في تحقيق التوازن داخل المجتمع وضمان توزيع عادل للأعباء والموارد. فهي تعني توزيع الضرائب بشكل منصف بين الأفراد بحسب قدرتهم التكليفية، بما يضمن ألا يثقل كاهل الفئات الضعيفة ولا يعفى أصحاب الدخل المرتفعة من مسؤولياتهم تجاه المجتمع.

وترتبط العدالة الضريبية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم العدالة الاجتماعية، إذ تشكل أداة رئيسية لتحقيقها من خلال تمويل الخدمات العامة وبرامج الدعم الاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل للحد من التفاوت الطبقي. فكلما كان النظام الضريبي أكثر عدالة وشفافية، ساهم في تقليص الفوارق الاقتصادية، ورفع مستويات الرفاه الاجتماعي.

ولتعزيز هذا النوع من العدالة، لابد من اتباع سبل إصلاحية تشمل تطوير التشريعات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية، واعتماد ضرائب تصاعدية تعكس التفاوت في الدخل والثروات، إلى جانب تحسين آليات الرقابة والشفافية لضمان كفاءة الإنفاق العام وفعاليتها في خدمة العدالة الاجتماعية.

الفرع الأول : أثر العدالة الضريبة على تحقيق العدالة الاجتماعية

يعد المجال الضريبي من أبرز الأدوات التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يسعى المشرع الضريبي إلى بلوغ هذا الهدف من خلال تبني نظام ضريبي يقوم على العدالة، متجاوزاً بذلك الأهداف التقليدية للأنظمة الضريبية، والتي كانت تقتصر على الجوانب المالية وجمع الإيرادات العامة عبر توزيع النفقات فقط، لم يعد الهدف الأساسي للنظام الضريبي مجرد تحصيل الأموال، بل أصبح أداة فاعلة لإحداث إصلاحات اقتصادية ومالية واجتماعية، ومن الجدير بالذكر أن العدالة الاجتماعية، باعتبارها غاية مركزية للنظام الضريبي، تتخذ مفهوماً أشمل وأوسع من مفهوم العدالة الضريبية ذاته. وبصيغة أدق يمكن القول إن العدالة الضريبية ما هي إلا جزء لا يتجزأ من منظومة العدالة الاجتماعية الكلية. رفع كفاءة وتخصيص موارد، من خلال استخدام الضرائب لتحجيم الاستهلاك وزيادة الادخار تعتبر الضرائب أداة حيوية تستخدمها الدولة لتمويل الخدمات العامة التي تعود بالنفع المباشر على أفراد المجتمع، خاصة تلك التي لا يغطيها القطاع الخاص أو يتغلب عليها لأسباب تتعلق بالربحية أو ارتفاع التكاليف، مثل خدمات الأمن والتعليم والرعاية الصحية ومعالجة أزمة

السكن. ولتشجيع الاستثمار في هذه القطاعات الحيوية، قد تلجأ الدولة إلى إعفاء رؤوس الأموال المستثمرة فيها من الضرائب، مما يحفز القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في تطوير هذه الخدمات وتوسيع نطاقها.¹

الفرع الثاني : سبل تحقيق العدالة الاجتماعية :

تعزيز العدالة الاجتماعية يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الجوهرية التي تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز هذه السبل

• إصلاح النظام الضريبي (الجباي)

لتحقيق العدالة الاجتماعية، من الضروري إجراء إصلاحات شاملة في المنظومة الضريبية، بحيث يتم تبني نظام ضريبي أكثر عدالة وفعالية. يجب أن توازن الضرائب بين هدفين أساسيين: تحقيق العدالة في التوزيع، وضمان وفرة الحصيلة المالية لتغطية النفقات العامة. توجه هذه الموارد بشكل أساسي لتمويل البرامج الاجتماعية مثل الرعاية الصحية المجانية، برامج الضمان الاجتماعي، والتعليم، بما يرسخ قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية في المجتمع.

• تطوير برامج الضمان الاجتماعي

رغم أن برامج الضمان الاجتماعي تعد من الوسائل الأساسية لمكافحة الفقر والحد من تداعياته، إلا أن التركيز المفرط على كبار السن وهم شريحة صغيرة نسبياً من الفقراء يجعل هذه البرامج محدودة الأثر.²

لابد من توسيع نطاق التغطية لتشمل فئات أخرى مهمشة، مثل الفقراء من العاملين، والعاطلين عن العمل، وضمان استفادتهم من دعم فعال ومستدام، بدلاً من تقديم مساعدات محدودة المدة والأثر.

وفي الجزائر قد قدمت الحكومة مشروع قانون الموازنة لعام 2025، والذي يحتوي على مجموعة من الإصلاحات والتغييرات التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق استقرار الأسواق.

ومن أبرز ما تضمنه مشروع القانون، الإعفاءات الضريبية للعديد من القطاعات المهمة، وتشجيع الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير، بالإضافة إلى دعم الإسكان

¹عاطف محمد موسى ، مرجع سابق ، 46-85

² عبد الهادي مختار ، مرجع سابق ، ص 63.

الاجتماعي وزيادة القدرة الشرائية للناس. نذكر منها دعم السكن الاجتماعي وبرنامج "عدل 3" وذلك بناءً على توجيهات رئيس الجمهورية خلال زيارته لولاية الجلفة في أكتوبر 2023، سيتم فتح برنامج جديد للسكن بصيغة البيع بالإيجار تحت مسمى "عدل 3"، والذي سيضم 135 ألف وحدة سكنية في 2025. وتقرر بموجب المادة 221 أن تتكفل الخزينة العمومية بالفوائد المترتبة على القروض العقارية الممنوحة ضمن هذا البرنامج. كما سيتم تقديم تخفيض بنسبة 10% للمستفيدين الذين قاموا بتسديد 38% من قيمة السكن ويرغبون في دفع ما تبقى من المبلغ مسبقاً.¹

من خلال هذه الإصلاحات، تهدف الحكومة إلى دعم الاقتصاد المحلي، تعزيز فرص الاستثمار، وتحقيق التوازن بين تلبية احتياجات المواطنين والحد من التضخم. كما تعكس هذه التدابير التزام الحكومة بتطوير المناطق النائية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنمية المستدامة.²

3. التركيز على التنمية الاقتصادية العادلة

رغم اهتمام العديد من الدول العربية بالتنمية الاقتصادية، إلا أن هذا الاهتمام غالباً ما اقتصر على رفع مؤشرات النمو دون النظر في كيفية توزيع عوائد التنمية. فقد افترض صانعو السياسات أن نتائج النمو ستصل تلقائياً إلى الفقراء عبر آليات السوق أو من خلال الضرائب التصاعدية، إلا أن الواقع أثبت خلاف ذلك. لذلك، فإن التنمية الاقتصادية يجب أن تربط بعدالة التوزيع، بحيث تركز السياسات الاقتصادية على رفع مستوى معيشة الفئات منخفضة الدخل، وزيادة قدرتهم الشرائية، من خلال توفير فرص العمل وزيادة الناتج القومي، ورفع معدلات النمو بشكل ينعكس إيجاباً على الشرائح الضعيفة في المجتمع. وبالتالي، فإن التنمية العادلة تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تقليص الفقر، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص³، وتجسيدا لذلك يقوم النص في الفقرة الثالثة من المادة 3 في المرسوم التنفيذي رقم 01/50 الذي صدر في 12 فبراير 2001 بتحديد

¹ <https://www.aljazairalyoum.dz> يونس بن عمار، نشر 11-10-2024 بعنوان مشروع قانون المالية 2025: إعفاءات

ضريبية جديدة وتدابير اقتصادية لدعم النمو يوم الدخول 2025-04-19 ساعة الدخول 20:21

² المرجع نفسه

³ زرقاط عيسى ، مرجع سابق ، ص 27

أسعار الحليب المبستر والمعبأ في أكياس عند مرحلة الإنتاج وخلال مراحل التوزيع المختلفة. حيث ينص على أن "الحليب الذي تم تحديد خصائصه يجب أن يخصص فقط للعائلات"¹. بالإضافة إلي فرض ضرائب مرتفعة على الأثرياء تبني العديد من الأنظمة القانونية حول العالم خطوات ضريبية تصاعدية، حيث يتضح أن نسبة صغيرة من الأفراد (عادة حوالي 20%) تتحكم في 80% من الثروات. لذا، من الضروري فرض ضرائب مرتفعة عليهم لتمكين الحكومة من تعزيز الأمن الاجتماعي. يتم توجيه هذه الأموال نحو الإنفاق الحكومي في قطاعات تهم الفئات الفقيرة والمتوسطة، مثل الصحة والتعليم وصناديق الضمان الاجتماعي، إعفاء بعض الفئات من الضرائب: تسعى معظم التشريعات لتحقيق نوعاً من العدالة الاجتماعية بإعفاء فئات معينة من الضرائب. يمكن رؤية ذلك كما يلي: 1 - الإعفاء الثابت: منح المشرع إعفاءات ضريبية لبعض الفئات، لكن يلاحظ أن المشرع الجزائري لم يتبع معياراً موحداً في هذه الإعفاءات. على سبيل المثال، أعفى الأفراد الذين يكون دخلهم الصافي الإجمالي مساوياً أو أقل من الحد الأدنى المعين في جدول الضرائب على الدخل. كما أعفى المؤسسات المرتبطة بجمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة، من الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفنية أو إنتاج الحليب الطبيعي.

إعفاء لمدة عشر (10) سنوات: وردت هذه الإعفاءات في الفقرة الثانية من المادة 13، وتهدف إلى الحرفيين التقليديين ومن يمارسون العمل الفني. 3 - إعفاء لثلاث (03) سنوات: جاء ذكر هذه الإعفاءات في الفقرة من المادة 13، وهي مخصصة للشباب الذين لديهم مشاريع مؤهلة للحصول على دعم من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو صندوق دعم القرض المصغر أو صندوق التأمين على البطالة قد يلجأ المشرع إلى فرض ضرائب ليست بناءً على المعايير الشخصية، بل بناءً على المعايير الموضوعية. لذا، يتم فرض رسوم أو ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية أو المستوردة أو السلع الضارة بالصحة، بهدف تقليل استهلاكها، لأنها قد تؤثر سلباً على الأمن الاجتماعي؛ مثل فرض ضرائب مرتفعة على الكحول والأطعمة غير الصحية. كما يمكن أن يستثنى بعض السلع والخدمات الأساسية من الضرائب بسبب أهميتها في حياة الناس، مثل إعفاء البطاطا المستوردة من الرسوم والضرائب نتيجة لارتفاع أسعارها في عام 2007 بموجب الأمر 07/04².

¹ المادة 3 من مرسوم التنفيذي رقم 50-01 المؤرخ في 12-02-2001

² رزقات عيسى، مرجع سابق، ص 27

خلاصة الفصل

يُظهر تحليل أثر السياسة الضريبية على عناصر الدورة الاقتصادية، لاسيما على الاستثمار والإنتاج، أن الضرائب لم تعد مجرد وسيلة لتمويل النفقات العامة، بل أصبحت أداة استراتيجية في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فتصميم نظام ضريبي فعال وعادل يؤثر بشكل مباشر على مناخ الاستثمار، ويُسهم في تحسين بيئة الأعمال، من خلال تقليص كلفة الاستثمار وزيادة ربحية المشروعات، لاسيما عبر الحوافز والإعفاءات التي تمنحها الدولة في إطار سياستها المالية.

كما يتضح أن الضرائب تؤثر على قرارات الإنتاج، سواء من حيث حجم النشاط أو تخصيص الموارد، مما يجعلها عنصراً مؤثراً في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. ومن خلال التوازن بين العدالة الجبائية والفعالية الاقتصادية، يمكن للدولة أن تعزز من مستوى الادخار والاستثمار، وترتقي بنموذجها التنموي نحو مزيد من الشمول والاستدامة.

في ضوء ما سبق، يتأكد أن نجاح السياسة الضريبية لا يتحقق فقط برفع الإيرادات، بل بمدى قدرتها على تحفيز الاستثمار، دعم الإنتاج، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ما يجعل من الإصلاح الضريبي ضرورة ملحة تفرضها متطلبات الاقتصاد العصري.

خاتمة

خاتمة

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة، يتبين أن الضريبة ليست مجرد وسيلة لجمع الإيرادات، بل تمثل أحد الأعمدة الأساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة الحديثة. فمن خلال تطورها التاريخي، وتعدد أطرها النظرية، وغناها المفاهيمي، نلمس كيف تحولت الضريبة إلى أداة فعّالة لتحقيق العدالة، وتوزيع الثروات، وتحفيز الاستثمار، وضبط عجلة الاقتصاد الوطني.

لقد أبرزت النظريات المختلفة، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، أبعاد الضريبة المتعددة، باعتبارها عقداً غير مكتوب بين الدولة والمواطن، تقوم على مبدأ المشاركة والتضامن وتحقيق الصالح العام. كما أن المبادئ التي يستند إليها النظام الضريبي، كاليقين والملاءمة والمرونة، تؤكد ضرورة تكيف هذا النظام مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية دون الإخلال بمتطلبات العدالة والمساواة.

وفي ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها الدول النامية خاصة، أضحى من الضروري السعي نحو إصلاحات ضريبية شاملة، تركز على تحديث الإدارة الجبائية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وضمان التوزيع العادل للأعباء. فنجاح أي سياسة مالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى نجاعة النظام الضريبي وقدرته على التوفيق بين تحقيق الموارد وتحفيز النمو، وبين العدالة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية.

بعد تحليل شامل للضريبة من مختلف الجوانب، سواء القانونية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج المهمة التي تعكس واقع التطبيق وتبرز التحديات والفرص المرتبطة بها وممثلة:

- الضريبة تعكس تطور الفكر السياسي والاقتصادي للدولة، حيث انتقلت من مفهوم العطاء الطوعي إلى التزام قانوني يُفرض وفقاً لمبدأ السيادة والمصلحة العامة، بما ينسجم مع تطور المجتمعات البشرية ونظمها الاقتصادية.
- تعدد النظريات المفسرة للضريبة (الاجتماعية والاقتصادية) يدل على عمق الظاهرة وتعقيدها، إذ أن الضريبة ليست مجرد علاقة مالية، بل تعبير عن فلسفة الدولة في توزيع الأعباء والمنافع، من خلال مفاهيم كالعدالة، والتكافل، والعقد الاجتماعي.
- العدالة الضريبية تُعد ركيزة جوهرية للنظام الضريبي الناجح، ويتحقق ذلك من خلال اعتماد الضرائب التصاعدية، وتخفيف العبء عن ذوي الدخل المحدود، وضمان الشمول والشفافية في التحصيل.
- النظام الضريبي الفعال يجب أن يتصف باليقين، والملاءمة، والمرونة، حتى يواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويُحقق التوازن بين مصلحة الدولة ومقدرة المكلف.

- للسياسات الضريبية أثر بالغ على النشاط الاقتصادي والاستثماري، حيث إن الضرائب المفرطة أو غير العادلة تُشكل عائقًا أمام تدفق الاستثمارات، في حين أن الحوافز والإعفاءات المدروسة قد تخلق بيئة جاذبة ومحفزة للنمو.
- الإصلاحات الجبائية في الدول النامية ضرورة حتمية وليست خيارًا، ويجب أن تشمل تحديث الإدارة الجبائية، مكافحة التهرب، إدماج القطاع غير الرسمي، وتوسيع الوعاء الضريبي دون المساس بالعدالة الاجتماعية.
- التجارب المقارنة تثبت أن الدولة التي توظف الضرائب بذكاء قادرة على تمويل التنمية وتحقيق الاستقرار، في حين أن الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة أو الأحادية يؤدي إلى اختلالات اجتماعية واقتصادية خطيرة.

المقترحات

- ضرورة تحديث النظام الجبائي بشكل دوري ليتلاءم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في ظل التحديات العالمية كالعولمة والرقمنة.
- اعتماد نظام رقمي موحد للتحصيل الضريبي يعزز الشفافية ويقلل من الفساد الإداري والبيروقراطية.
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية الجبائية لضمان مراقبة فعالة لمدى التزام المكلفين بالتصريحات والدفع.
- إدماج الاقتصاد غير الرسمي تدريجياً في النظام الجبائي من خلال حوافز واقعية وتسهيلات إدارية.
- تحسين الوعي الضريبي لدى المواطنين عن طريق برامج تربية وإعلامية تشرح دور الضريبة في التنمية
- تعزيز التنسيق بين السياسة الجبائية والسياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.
- مراجعة الإعفاءات الضريبية بشكل دوري لضمان فعاليتها وتوجيهها للقطاعات ذات الأولوية فقط.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في إصلاح الأنظمة الضريبية وتكييفها مع الخصوصيات المحلية

قائمة المصادر والمراجع

LES REFERENCES

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: النصوص القانونية

الدستور الجزائري

1. الدستور الجزائري، المادة 64، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996.

القوانين والأوامر

1. القانون رقم 03-04 المؤرخ في 23 يونيو 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية.

2. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016.

3. قانون رقم 18-22 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 موافق 24 يوليو سنة 2022 متعلق بالاستثمار

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50.

المراسيم التنفيذية

1. المرسوم التنفيذي رقم 50-01 المؤرخ في 12 فبراير 2001.

المراجع:

ثالثاً: الكتب

1. أسعد طاهر أحمد، الإعفاءات الضريبية في النظم الضريبية الحديثة: دراسة مقارنة في

التشريع الضريبي الليبي والمصري، جامعة طرابلس، 2001.

2. العدالة الضريبية في التشريع المصري بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، دار النهضة

العربية، مصر، القاهرة، 2011.

3. برحماني محفوظ، الضريبة العقارية: دراسة مقارنة في القانون الجزائري والتشريعات

المقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2009.

4. حمود الطنطاوي الباز، أدوات وسياسات المالية العامة، مطبعة النسر العلمي، القاهرة، 1988
5. دحنيش علي، مدخل إلى القانون الجبائي الجزائري، مطبوعات الجميلة - الجزائر، 2014.
6. دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجماعية، مصر، 1999.
7. الدمرداش طلعت، الاقتصاد الاجتماعي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة.
8. الجنابي طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد، كلية القانون، 2009.
9. سوزي عدلي ناشد، الوجيه في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
10. صقر عطية عبد الحلیم، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، مصر، 1998.
11. عبد العلاء، يسري أبو، ومحمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم، حي النصر.
12. منور أوسيرير، محمد حمو، جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود.

رابعاً: المقالات والأبحاث العلمية

1. عاكف لافي مرزوق، "التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج"، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة الكوفة، 2013.
2. صبيحة برزان، عسال فريد حمودي، "أثر ضريبة الدخل التصاعدية في الإنفاق الاستهلاكي في العراق"، 2022
3. فاطمة خلفي، عثمان علي، "قراءة في قانون الاستثمار 18/22: الأنظمة التحفيزية وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي".
4. فلاح خيرة، "الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18/22"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 2024.
5. فيصل شياد، "أثر الضرائب على الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية"، مجلة اقتصاديات إفريقيا، 2020.
6. محمد الكامل شلغوم، مجلة العلوم القانونية والشرعية، ديسمبر 2015.

7. محمد السيد محمد عطية بيبرس، "الدور الاجتماعي للنظم الضريبية في ظل أزمة كورونا العالمية"، مجلة الباحث الاقتصادي.
8. مرزان جلول، حميدة الوكيل، "مدى مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في تحقيق العدالة الاجتماعية: حالة الجزائر"، مخبر الدراسات التنموية، جامعة البويرة، 2024.
9. ناصر مراد، بن عيادة سميرة، "شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري"، 2013.
10. يوسف قاشي، "إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية"، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، جامعة البويرة.
11. زيوش عبد الرؤوف، نبيل توغي، "تأثير الضريبة على تحفيز الاستثمار في التشريع الجزائري"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2021.
12. شيقي حسين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 2021.

خامسا: رسائل جامعية

1. روبيح يعقوب، "آليات تحصيل الضرائب في ظل الإصلاحات الجبائية الجديدة"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2013.
2. خضراوي سلاطنية ساسية، "محددات الادخار العائلي في الدول النامية"، كلية العلوم الاقتصادية.
3. عبد الهادي مختار الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير قسم العلوم الاقتصادية لسنة الجامعية 2015/2016.
4. محمود جمام، "النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر"، جامعة منتوري قسنطينة.
5. ميغارري كريمة، "دوال الاستهلاك في بلدان شمال إفريقيا"، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
6. يمان جعيدي، سهام جفالتى، "أثر الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة"، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018/2019.

سادسا: محاضرات جامعية

1. زرقاط عيسى، محاضرات في مقياس القانون الجبائي، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
2. عبد الحق ليفلف، "تصنيفات الضرائب ومدخل للعمليات الضريبية"، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميله.

سابعا: مواقع إلكترونية

1. أحمد القدسي، "الإصلاحات الضريبية"، موقع الإعلام الضريبي اليمني، tax.gov.ye.
2. هنداوي، "الضرائب المصرية القديمة"، hindawi.org.
3. عبد الله ربيعان، مقال في صحيفة الاقتصادية، aleqt.com.
4. موقع معجم المعاني الإلكتروني، almaany.com.
5. موقع موضوع، مقال بعنوان "ما معنى الادخار"، mawdoo3.com.
6. جامعة بابل، uobabylon.edu.iq.
7. موقع الجزائر اليوم، مقال يونس بن عمار بعنوان "مشروع قانون المالية 2025"، aljazairalyoum.dz.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
II	اهداء
III	اهداء
IV	قائمة الاختصارات
أ-هـ	مقدمة
	الفصل الاول : الأسس النظرية للضريبية
07	تمهيد الفصل
08	المبحث الاول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي لضريبية
08	المطلب الأول: مفهوم الضريبية وتطورها التاريخي
08	الفرع الاول: تعريف الضريبية وخصائصها
11	الفرع الثاني: التطور التاريخي الفرض الضريبية
17	المطلب الثاني: مبادئ وانواع الضرائب
17	الفرع الاول: مبادئ الضريبية
20	الفرع الثاني: التصنيفات المختلفة لضريبة
24	المبحث الثاني: أسس فرض الضريبية والإصلاحات الكبرى لنظام الضريبي
24	المطلب الاول: التبريرات الفكرية لفرض ضريبية
25	الفرع الاول: النظريات الاجتماعية في تبرير الأساس الضريبي لفرض الضريبة
27	الفرع الثاني: النظريات الاقتصادية في تبرير الاساس لفرض الضريبي
29	المطلب الثاني: الإصلاحات الكبرى للنظام الضريبي
29	الفرع الاول: اسباب الإصلاحات
32	الفرع الثاني: ادوات الإصلاحات الضريبية
35	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضريبة
37	تمهيد الفصل
38	المبحث الأول: اثر السياسة الضريبية على الدورة الاقتصادية
38	المطلب الاول: التأثير الاقتصادي لضريبة على الاستثمار والإنتاج
39	الفرع الاول: تأثير السياسة الضريبية على قرار الاستثمار
46	الفرع الثاني: التنوع الإنتاجي وعلاقته سياسة الضريبة
48	المطلب الثاني : الأثر الاقتصادي لضريبة على الاستهلاك والادخار
48	الفرع الاول : مفهوم الاستهلاك والادخار
52	الفرع الثاني: اثر الضريبة في توجيه سلوك المكلف الضريبي نحو الاستهلاك والادخار
54	المبحث الثاني : دور السياسة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية
54	المطلب الاول: مفهوم العدالة الاجتماعية والعدالة الضريبية
55	الفرع الاول : مفهوم العدالة الاجتماعية ووسائل تحقيقها
58	الفرع الثاني: مفهوم العدالة الضريبية ووسائل تحقيقها
63	المطلب الثاني: علاقة العدالة الاجتماعية بالعدالة الضريبية وسبل تعزيزها
63	الفرع الأول: دور العدالة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية
64	الفرع الثاني: سبل تعزيز العدالة الاجتماعية
67	خلاصة الفصل
68	خاتمة
71	قائمة المراجع
76	فهرس المحتويات
79	ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الجزائر، من خلال استعراض الإطار النظري للضرائب وأنواعها ومبادئها، ودراسة آثار النظام الضريبي على عناصر الدورة الاقتصادية مثل الإنتاج، الاستثمار، الادخار والاستهلاك. كما تطرقت إلى دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات وتحقيق التوازن بين المناطق. وركزت الدراسة أيضًا على البعد الاجتماعي للضرائب، باعتبارها أداة لإعادة توزيع الدخل ودعم الفئات الضعيفة. وخلصت إلى أن إصلاح النظام الضريبي وتوسيعه ومكافحة التهرب يعزز من تحقيق تنمية مستدامة وتقليل الفوارق الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : الضريبة، الآثار الاقتصادية، الآثار الاجتماعية، العدالة الضريبية، العدالة الاجتماعية، النظام الضريبي، السياسة الضريبية.

Résumé

Cette étude vise à analyser l'impact de la politique fiscale sur le développement économique et la justice sociale en Algérie. Elle explore le cadre théorique de la fiscalité, ses types, ses principes fondamentaux, ainsi que ses effets sur les composantes du cycle économique telles que la production, l'investissement, l'épargne et la consommation. L'étude met également en évidence le rôle des incitations fiscales dans l'attraction des investissements et l'équilibre régional. Sur le plan social, elle examine comment les impôts peuvent être utilisés comme un outil de redistribution des revenus en faveur des catégories vulnérables. L'étude conclut que la réforme du système fiscal, son élargissement et la lutte contre l'évasion fiscale sont essentiels pour atteindre un développement durable et réduire les inégalités sociales.

mot clé: La fiscalité, Les effets économiques, Les effets sociaux, La justice fiscale, La

Summary

This study aims to analyze the impact of tax policy on economic development and social justice in Algeria. It explores the theoretical framework of taxation, its types, core principles, and its effects on key elements of the economic cycle such as production, investment, savings, and consumption. The study also highlights the role of tax incentives in attracting investments and promoting regional balance. On the social level, it examines how taxes can be used as a tool to redistribute income and support vulnerable groups. The study concludes that reforming the tax system, expanding the tax base, and combating tax evasion are essential to achieving sustainable development and reducing social inequality!

Keywords: Taxation, Economic effects, Social effects, Tax justice, Social justice,

Tax system Fiscal policy